جامعة قاصدي مرباح–ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية،علوم التسيير، علوم تجارية

تخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

أثر القروض المتعثرة على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– (2022-2013)

من إعداد الطالبات:

- ✓ رباب دقيش
- ✓ ريهام كاوجة

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2023/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- ✓ د/أمينة مخلفي.....(أستاذ محاضر "أ"،جامعة ورقلة) رئيسا
- ✓ د/ خيرة الصغيرة كماسي ..... (أستاذ محاضر"ب"،جامعة ورقلة) مشرفا
- ✓ د/فاطمة بن شنة ..... (أستاذ محاضر،جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء

الحمد الله الذي وفقنا لهذا العمل وأفضل الصلاة والسلام على نبينا محمد.

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز أمي الحبيبة .....

إلى صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة فلم يبخل عليا طيلة حياته والدي العزيز .....

إلى جميع إخوتي صابر،سفيان، محمد، علاء، وإلى توأم روحي أختي خلود وإلى كل عائلتي وأقربائي الذي يتمنون لي الخير والسعادة.

إلى أعز أصدقاء الدراسة شيماء،رباب،ريهام،..

إلى أغلى ما أهدتني الحياة لمين.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

إلى من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي.

رباب

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا العمل ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله عليا.

أهدي تخرجي وثمرة جهدي إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش "أمي الغالية" طيب الله ثراها

إلى من أشعل سنين عمره ليضئ دربي، إلى سر نجاحي "أبي العزيز" حفظه الله ورعاه

إلى أغلى ما أهدتني الحياة إخوتي أيمن رضوان، صالح الحكيم والى كل عائلتي وأقربائي الذين يتمنون لي الخير والسعادة ....

والى أعز الأصدقاء ياسمين،رباب،عبير ، روميسة..

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي.

ريهام

الشكر والتقدير

الحمد الله الذي وفقنا لهذا العمل وأفضل الصلاة وسلام على نبينا محمد.

نتقدم بالشكر للأستاذة المشرفة كماسي خيرة الصغيرة لإشرافها على هذا العمل

وعلى ما قدمته من توجيهات وإرشادات لإتمام هذا العمل ... وإلى كل من

ساعدنا في إنجازه.

كما نتقدم بشكر خاص إلى السيد دوفان عبد الغاني لما قدمه لنا من مساعدة

وإلى الأخت منى هواري لاهتمامها لإتمام هذا العمل.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية، وقد تم إختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية محلا للدراسة خلال الفترة 2013-2022، حيث تم إستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط للكشف عن أثر القروض المتعثرة على الأداء و ذلك بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS نسخة 26، مستعملين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي فتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن للقروض المتعثرة تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية ممثلا في كل من مؤشر السيولة,، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل مكافأة رأس المال .

الكلمات المفتاحية: قروض متعثرة، تقييم الأداء المالي، ، مؤشر السيولة، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل كفاءة رأس المال، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract:

This study aims to highlight the impact of non-performing loans on the financial performance of commercial banks, and the Bank of Agriculture and Rural Development was chosen as a subject for the study during the period 2013-2022, where the simple regression analysis method was used to detect the impact of non-performing loans on performance, using the statistical program SPSS version 26 Using the descriptive analytical approach, the study reached a set of results, the most important of which is that non-performing loans have a negative and statistically significant effect on the financial performance indicators of commercial banks, represented by the liquidity index, ROE, and the efficiency of capital.

Key words: Bad loans, financial performance , liquidity index, ROE, efficiency of capital, BADR BANK.

\

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	**I**
قائمة محتويات	**II**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**IV**
قائمة الملاحق	**V**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للقروض المتعثرة والأداء المالي	
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية المتعثرة.	3
المطلب الأول: ماهية القروض المصرفية المتعثرة	3
المطلب الثاني: اليات و طرق معالجة القروض المتعثرة المصرفية	13
المبحث الثاني: نظرة عامة حول الأداء المالي البنوك التجارية	
تمهيد	33
المطلب الأول : أساسيات حول الأداء المالي للبنوك التجارية	19
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية و أهم مصادر قيام بها	23
المطلب الثالث: مراحل و مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	24
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	28
المطلب الأول : الدراسات داخل الوطن	28
المطلب الثاني: الدراسات خارج الوطن	29

قائمة المحتويات

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات	31
الفصل الثاني:دراسة حالة القروض المتعثرة على بنك الفلاحة و التنمية الريفية	
المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية	35
المطلب الأول : تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و هيكله التنظيمي	35
المطلب الثاني : أهداف ووظائف البنك	39
المطلب الثالث: إجراءات منح القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	43
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة التطبيقية و مناقشتها	43
المطلب الأول: طرق معالجة تعثر القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	47
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة	47
الخاتمة	59
المراجع	62
الملاحق	65
الفهرس	85

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
1	نسبة القروض المتعثرة لسنوات الدراسة 2013– 2022	47
2	يوضح مؤشرات قياس الأداء المالي للبنك محل الدراسة	48
3	نسبة المؤشرات المالية خلال السنوات 2013–2022	49
4	المعاملات الإحصائية لمتغيرات الدراسة	51
5	معاملات الإرتباط بين متغيرات الدراسة	52
6	نتائج تقدير لمؤشر السيولة	53
7	نتائج تقدير لمؤشر العائد على حقوق الملكية	54
8	نتائج تقدير لمؤشر رأس المال	55

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	أسباب تعثر القروض البنكية	8
2	العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك	22
3	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية	36
4	نسبة القروض المتعثرة لبنك للفترة (2013– 2022)	47
5	نسبة مؤشر السيولة خلال السنوات(2013– 2022)	49
6	نسبة مؤشر العائد على حقوق الملكية خلال السنوات(2013– 2022)	50
7	نسبة مؤشر كفاءة رأس المال خلال السنوات(2013– 2022)	50

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	65
2	الشروط الواجب توفرها في المقترض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	66
3	وثيقة إلزام بالدفع المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية	71
4	وثيقة الإعذار بالدفع المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية	72
5	عريضة من أجل إستصدار أمر بحجز و بيع على عقار	73
6	القروض الممنوحة و القروض المتعثرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	77
7	متغيرات دراسة مؤشرات الأداء المالي محل الدراسة	80

مقدمة

يعتبر النظام البنكي من الأسس التي يستند عليها النشاط الإقتصادي لأي مجتمع،وتعد فعاليته وسلامته من بين الأسباب الرئيسية لضمان استقراره ونموه الإقتصادي، غير أن استقرار هذا النظام مرهون بعدة متغيرات من أهمها صلابة الوحدات المكونة له من بنوك ومؤسسات مالية.

يمول النظام البنكي عن طريق القروض المصرفية عبر مايسمى بسياسة الإقراض التي تقوم بدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالقرض، وهذه الأخيرة معرضة بدورها لعدة مخاطر بدرجات متفاوتة قد تؤدي بها إلى مايسمى بتعثر القروض ولهذا على البنك أخذ الضمانات اللازمة لتغطية هذه المخاطر.

لهذا أدت عمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك إلى دخولها في دوامة التعثر المالي الراجعة لعدة أسباب تتعلق بكلا الطرفين،حيث تعرضت البنوك إلى مخاطر إئتمانية ونقدية وعليه فإن المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة تعتبر أكبر ما يشغل بال مسؤولي البنوك.

غير أنه في كثيرا من الأحيان، ما يتأثر الأداء المالي للبنك التجاري الذي يعتبر المرآة العاكسة لأهدافها و غاياتها، لعدم قدرة المقترضين على تسديد ديونهم، مما يؤدي إلى تدهور الوضعية المالية لهذه البنوك بدرجات تختلف باختلاف حجم الديون المتعثرة، والتي قد تصل إلى إشهار حالة الإفلاس.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر القروض المتعثرة على الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة نوردها كما يلي:

الأسئلة الفرعية:

- كيف تأثر القروض المتعثرة على مؤشر السيولة؟
- كيف تأثر القروض المتعثرة على مؤشر العائد على حقوق الملكية ؟
- كيف تأثر القروض المتعثرة على مؤشر كفاءة رأس المال؟
  - ماهي الإجراءات المتخذة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إدارة القروض المتعثرة؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى: : يوجد تأثير سلبي للقروض المتعثرة على مؤشر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الفرضية الثانية. : يوجد تأثير سلبي للقروض المتعثرة على مؤشر العائد على حقوق الملكية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الفرضية الثالثة. : يوجد تأثير سلبي للقروض المتعثرة على مؤشر كفاءة رأس المال في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الفرضية الرابعة: تعتبر الإجراءات التي يعتمدها البنك فعالة في التخفيف من تداعيات القروض المتعثرة.

أسباب اختيار الموضوع:

– تركيز أغلب الدراسات على إدارة ومعالجة القروض المتعثرة وعدم الاهتمام بما مدى تأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية؛

– تزايد ظاهرة القروض المتعثرة وما نتج عنها من مشاكل سواء على مستوى البنك أو على مستوى الزبون أو حتى على الاقتصاد ككل.

أهمية الدراسة:

إن للموضوع أهمية كبيرة تكمن في:

_مكانة القروض وتأثيرها السلبي على أداء البنوك التجارية؛

_استفادة البنك من تفادي زيادة حجم القروض المتعثرة وتحسين أدائها إذا تبنت الاقتراحات والنتائج المتوصل إليها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على التعثر للقروض المصرفية؛
- تحديد أهم الإجراءات لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة؛
- محاولة معرفة مدى تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك .

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة.
- الحدود الزمنية:تم اختيار الفترة الزمنية من 2013 . 2022.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي تم التطرق فيه إلى مفهوم القروض المتعثرة وتقييم الأداء المالي، كما تم استخدام المنهج الوصفي أيضا فيما يخص الدراسة الميدانية.

مرجعية الدراسة:

تم الإعتماد في دراستنا على مجموعة من المراجع تمثلت في الكتب،المذكرات والأطروحات، والمقالات.

صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات في الحصول على المعلومات المالية حول البنك محل الدراسة نظرا لإعتماده السرية خاصة مع عدم نشر البنك للمعلومات عبر موقعه الإلكتروني؛ مما جعلنا نقتصر على متغيرات وسنوات قليلة .

هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى فصلين:

- الفصل الأول: يتعلق بالأدبيات النظرية للدراسة، والذي قسم إلى ثلاث مباحث خصص المبحث الأول إلى عموميات حول القروض المصرفية المتعثرة، أما المبحث الثاني خصص إلى أساسيات حول أداء البنوك التجارية، بينما خصص المبحث الثالث لعرض ومناقشة الدراسات السابقة.
- الفصل الثاني: خصص هذا الفصل إلى إجراء دراسة تطبيقية، وتم تقسيمه إلى مبحثين الأول خصص إلى التعرف على طريقة وأدوات الدراسة، أما الثاني خصص لعرض تفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

الفصل الأول

الإطار النظري للقروض المتعثرة والأداء المالي

تمهيد

تعتبر القروض المتعثرة من أهم المشاكل التي تواجه البنوك نظرا لآثارها السلبية، التي تؤدي إلى تدني قدرة البنك على تقديم الخدمات الائتمانية التي تعتبر من أهم مصادر الربح. حيث تحاول دائما البنوك التقليل منها و التنبؤ بها، وكما يشكل الأداء المالي للبنوك أحد الوسائل المهمة لحمايته من الفشل و مواكبة التطورات وبحيث تعتبر المؤشرات المالية له خاصة مؤشرات (السيولة، العائد على حقوق الملكية و كفاءة رأس المال) من أهم الأسلحة التي يواجه بها البنك قروضه المتعثرة.

ومن خلال ما سبق وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم ونظرة عامة حول كل من القروض المتعثرة و تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وكذلك الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع. وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي:

- المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية المتعثرة.
- المبحث الثاني: أساسيات حول أداء البنوك التجارية.
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية المتعثرة.

تعتبر القروض المصرفية الوظيفة الأساسية التي تقوم بها البنوك لتحقيق الأهداف المرجوة ونتيجة لمنح الائتمان تحدث ظاهرة القروض المتعثرة وذلك بسبب امتناع الزبائن عن تسديد إلتزاماتهم للبنك لظروف عدة، وفي هذه الحالة يقوم البنك بإيجاد طرق وآليات لعلاج هذه المشكلة و من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى معرفة مفهوم القروض المصرفية و معرفة أسباب تعثر هذه القروض بالنسبة للبنوك التجارية بالإضافة إلى إيجاد حلول لمعالجة هذه المشكلة.

المطلب الأول:ماهية القروض المصرفية المتعثرة.

تعد القروض المصرفية الاستخدام الرئيسي لودائع المصارف التجارية وعمليات الإقراض،إذ يمثل الجانب الأكبر والعائد الأساسي للبنك من خلال منحها للأفراد والمؤسسات الاقتصادية ولذلك هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بمختلف أنواعها.

الفرع الأول: مفهوم القروض المصرفية وأنواعها.

أعطيت للقروض عدة مفاهيم من قبل الإقتصاديين، حيث اعتبرها البعض المصدر الأساسي والبعض على أنها الثقة الممنوحة، ومن هنا نتطرق إلى أهم مفاهيم القرض وأهم أنواعها:

1 . مفهوم القروض:

عرف الإقتصادي " **عبد المعطي رضا** " القرض على أنه: مقياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على القيم الحالية (النقود)، مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل أي تعهدا بالدفع بعد وانقضاء وقت الإستدانة أو القرض.[1]

القرض:هو أساس نشاط البنوك، والمؤسسات المالية فهو فعل الثقة بين الطرفين (المقرض والمقترض) ويتضمن تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تبنى على أساس كل من المدة، المخاطر وبالتالي فكل قرض يتضمن عنصرين :الثقة و الفجوة الزمنية ولا يعتبر قرضا إذا لم تتوفر الفجوة الزمنية[2].

ويمكن تعريف القروض من الناحية المصرفية على أنها: " الثقة التي يوليها البنك لشخص ما يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء

[1]عبد المعطي رضا أرشيد ، محفوظ احمد جودة ، **إدارة الائتمان** ، دار وائل للنشر 1999 ،عمان ص : 32 .
[2]هبال عادل،**إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير ،في التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر3 ، 2012 ص: 2 .

بإلتزامه، وذلك مقابل عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف".[1]

بناءا على ما سبق يمكن القول بأن القرض: هو **التزام بين طرفين المقترض والمقرض، بحيث يمنح هذا الأخير الأموال مقابل عائد (فائدة وعمولة) يتعهد المقترض بتسديده في تاريخ استحقاقه.**

2 . أنواع القروض:

تتعدد أنواع القروض حسب عدة تصنيفات ووفق آجالها، تبعا للمقترضين بالإضافة إلى الأغراض التي تستخدم فيها والضمانات الممنوحة:[2]

أ- **أنواع القروض حسب آجالها:** تتصنف القروض حسب هذا النوع إلى قروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل .

قروض قصيرة الأجل : ومدتها عادة لاتزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمؤسسات؛

قروض متوسطة الأجل : وهي قروض يمتد أجلها إلى خمس سنوات الغرض منها تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة تطور من الإنتاج؛

قروض طويلة الأجل :وتزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع.

ب- **أنواع القروض حسب الأغراض:** تتصنف القروض حسب هذا النوع إلى قروض تجارية وقروض شخصية وقروض عقارية.

القروض التجارية والصناعية :تتمثل في القروض الموجهة لتمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة سواء كانت تجارية أو صناعية أو زراعية.

قروض شخصية أو قروض المستهلك: وهي القروض التي يطلبها المستهلكين لتمويل احتياجاتهم الشخصية،كشراء السلع المعمرة مثل السيارات، ومعظم تلك القروض يتم سداد أقساطها في شكل دفعات شهرية.

[1]فاطمة بن شنة ،**ادارة مخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة**، مذكرة ماجستير ، في مالية مؤسسة ، جامعة ورقلة ، 2008 . ص:50 .

[2]عبد المطلب عبد الحميد،**البنوك الشاملة و عملياتها و إدارتها**، دار النشر مصر ، ص : 134 .

قروض عقارية : ويقصد بها تلك القروض المستخدمة في تمويل إنشاء المباني الجديدة، أو شراء العقارات قائمة وعادة ما يمتد تاريخ استحقاقها لأجل طويل.

ت- **أنواع القروض حسب الضمان:** تتصنف القروض حسب هذا النوع إلى قروض مضمونة وقروض غير مضمونة.

قروض مضمونة : وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية.

القروض غير مضمونة :ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع،لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض.

الفرع الثاني: مفهوم القروض المتعثرة وأهم أنواعها

تحدث عملية تعثر القروض المصرفية في البنوك نتيجة عدة أسباب ويتم تصنيفها وفق عدة أوجه، وهنا سنقوم بتعريفها وذكر أهم تصنيفاتها.

1. مفهوم القروض المتعثرة:

على الرغم من اختلاف التسميات التي تدل على مفهوم القروض المتعثرة إلا أن تعريفها متقارب لدى جل الباحثين، حيث عرفت كما يلي:

- تعرف القروض المتعثرة بأنها قروض عجز المقترضون على سدادها في تواريخ الاستحقاق إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بالتزاماته بسبب حدث غير محسوب لظروف أو مشاكل أو إختلالات أحاطت به.[1]
- القرض المتعثر هو الذي يعتبره البنك بعد دراسة المركز المالي للعميل والضمانات المقدمة أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى تحصيله خلال فترة معقولة[2] .
- وهي أيضا الالتزامات التي يتم سدادها بعد فترة، أو بمعنى آخر هي الالتزامات التي يتم سدادها بعد 90 يوم وإلا يعتبر بعد ذلك إفلاسا[3].
- وإنطلاقا مما سبق يمكن تعريف القروض المتعثرة كما يلي:" **هو عدم قدرة المقترض(الدائن) على الوفاء بالتزاماته المستحقة إتجاه المقرض(المدين) نتيجة عدم قدرته على توليد مردودية مالية**

[1] أحمد غنيم ،**"الديون المتعثرة والإنتمان الهارب"** ،قراءة في واقع ووقائع الأزمة، القاهرة 2001ص 113.
[2] سليمان ناصر،**التسيير البنكي**، دار المعتز للنشر ، عمان ، 2019 ، ص : 167 .
[3] Joel Bessis ,**Risk Management In Banking** , 2 nd edition, John Wiley & Sons Ltd, England, 2002, p43

أو فائض نقدي من عائد نشاطه أو أسباب أخرى، مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات قانونية ضده من قبل المقرض (البنك)".

2. أنواع القروض المتعثرة:

هناك عدة تصنيفات للقروض المتعثرة، يمكن تصنيفها كما يلي:[1]

أ- تصنيف القروض المتعثرة من حيث التنبؤ بها:

- القروض المتعثرة المتنبأ بها: يمكن التنبؤ بتعثر القرض قبل حدوثه، سواء من طرف المدير المالي للمؤسسة أو من طرف البنك، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع مسار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- القروض المتعثرة الفجائية وغير المتنبأ بها: يكون تعثرها بصورة فجائية وبدون سابق إنذار أو مؤشرات، ولا يمكن التنبؤ بها غالبا لا من طرف الإدارة المالية للمؤسسة ولا من طرف البنك،وذلك بسبب ظروف طارئة وغير متوقعة.

ب- **تصنيف القروض المتعثرة وفقا لمسبباتها** : كما يمكن أن تصنف القروض كذلك حسب الأسباب التي أدت إلى ظهورها وذلك وفقا لما يلي:

- القروض المتعثرة بسبب عوامل ذاتية: وهي قروض أوجدتها العوامل الخاصة بالمشروع وكانت سببا مباشرا فيه، ومن هذه الأسباب:
  - الخلل أو الضعف في دراسة الجدوى التي أعدها صاحب المشروع عن ذاته خاصة في تقدير التكاليف ومعدل العائد الخاص به؛
  - عدم تقديم البيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن المشروع المقترض؛
- القروض المتعثرة بسبب عوامل خارجية : ويعود سبب تعثرها إلى البيئة المحيطة بالمشروع وبالجهات المتصلة بالبنك مثل : موردين، موزعين، عدم استقرار أمني و سياسي ....؛

ت- تصنيف القروض المتعثرة حسب مرحلة اكتشافها:

- قروض متعثرة في مرحلة أولية : وهي قروض لا تزال لم تظهر أعراض التعثر فيها، و بالتالي لا تثير انتباه البنك لأن أخطارها غير ملموسة .
- قروض متعثرة في مرحلة ثانية: و يكون ذلك بسبب تناقص سيولة العميل فيعجز عن سداد القرض مما يجعله مصدر قلق للبنك .

[1] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره،ص:169.

- قروض متعثرة مكتملة النضج : وهي قروض بلغت ذروتها من التعثر مما يجعل الوضعية المالية للعميل المقترض أقرب إلى حالة الإفلاس مما يستوجب اهتمام البنك بوضعية هذا العميل .
- قروض متعثرة في مرحلة المعالجة: حيث يسعى البنك إلى معالجتها و التقليل منها، ذلك بعد تفاقم الوضعية المالية للعميل و عجزه عن سداد التزاماته بحيث يتم وضع خطة لمواجهة المشكلة.

ث- **تصنيف القروض المتعثرة حسب درجة خطورتها و المؤونة المخصصة لها:**

- ديون جارية أو عادية: وهي القروض التي يتم تسديدها بالكامل (أصل القرض + الفوائد + العمولات) عند تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، مع توفر الضمانات الكافية لمواجهة أي طارئ يتعلق بالتخلف عن السداد، وتخصص لهذا النوع من القروض مؤونة تتراوح بين 1 % و 3% من قيمة القرض، و تدرج هذه المخصصات مع رأس المال بمفهومه الموسع.[1]
- ديون ذات خطر كامن: وهي القروض تأخر سدادها عن تاريخ الاستحقاق بستة أشهر كحد أقصى وينتج عنه حدوث خلل في المركز المالي للعميل، إلا أنها من الممكن أن تسترد بالنظر إلى الضمانات الموجودة، وبما أن احتمال الخسارة ضعيف فإن البنك يقوم بتخصيص مؤونة لها تقدر بحوالي 30%من قيمة القرض.
- ديون مرتفعة الخطورة: وهي تلك القروض التي يكون سدادها من طرف العميل غير مضمون

أو غير مؤكد، و التأخر في تسديدها يكون ما بين 6 أشهر إلى سنة، مما يؤثر على ربحية البنك و يخصص لها مؤونة تعادل عادة 50 % من قيمة القرض.

- الديون المعدومة أو الهالكة: وهي القروض التي تأخر سدادها سنة فما فوق، وقد استنفذ البنك كل الوسائل الممكنة لتحصيلها ويخصص لها مؤونة تعادل عادة 100%من قيمة القرض.

ج- **تصنيف القروض المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمرارها:**

- القروض المتعثرة العارضة: وهي تلك التي تحدث بشكل عارض نتيجة لممارسة نشاط المشروع، ويسهل التغلب عليها لأن أسبابها عارضة بسيطة.

[1] نفس مرجع السابق،ص : 171 .

- القروض المتعثرة الدائمة أو المستمرة: وهي التي تتعلق بأسباب هيكلية، وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير.[1]

ح- تصنيف القروض المتعثرة حسب درجة تعقدها وتشابكها:

- قروض متعثرة بسيطة : والتي تكون بسيطة من حيث قيمتها ومدتها، وتستخدم لتمويل قصير الآجل عادة وأحيانا متوسط، ونتيجة لظروف عرضية طارئة ومؤقتة حدث لها التعثر لذا يسهل علاجها والقضاء عليها.
- قروض متعثرة معقدة: وهي قروض مشتركة خاصة ومتعددة الأطراف من جانب المقرضين،ولذا تعثر العميل في سدادها وأصبح كل مقرض فيها مطالب بإجراءات معينة بهذا العميل المقترض لذا يتطلب خبرة و دراية في علاجها و إدارتها.

فرع الثالث: أسباب القروض المتعثرة ومؤشرات قياس آثارها.

يعود تعثر القروض لعدة أسباب والتي تظهر من خلال عدة مؤشرات وهذه الأخيرة تؤثر على الأداء المالي للبنك.

1. أسباب تعثر القروض البنكية:

هناك مجموعة من الأسباب والتي ساهم في تشكيلها كل من العاملين بإدارة الائتمان وعملاء البنك وبعض المتغيرات الأخرى والمتمثلة فيما يلي:

الشكل (1): يوضح أسباب تعثر القروض البنكية

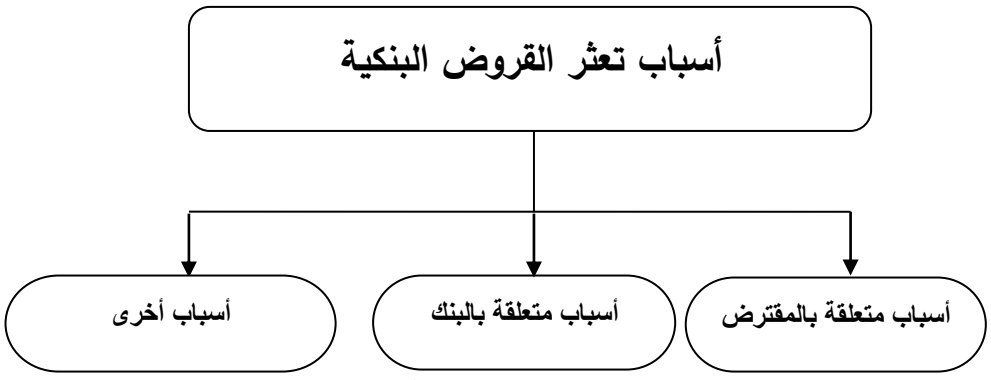

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1] نسليمان ناصر، فس مرجع السابق، ص : 172 .

نظرا لأن المقترض سوءا أكان فردا أم مؤسسة هو أحد طرفي العلاقة الإئتمانية فإنه يمكن أن يتسبب في تعثر القروض وذلك في النقاط التالية[1]:

أ- مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترض:

_استخدام القرض لغير الغرض الذي منح لأجله؛

_ضعف القدرات التسييرية للمقترض؛

_تقديم معلومات غير صحيحة عن المقترض أو المشروع الممول؛

_وفاة العميل المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد؛

_ إشهار إفلاس المقترض؛

_ الإفراط والتوسع في الإقراض.

من بين الأسباب المذكورة المتعلقة بتعثر القروض الناتجة عن العميل نلاحظ أن السبب الرئيسي في حدوث هذه الظاهرة هو نتيجة ضعف القدرات التسييرية للمقترض إذ يمكن إعتباره محركا لباقي الأسباب فإذا فشل في التسيير فسيتسبب في باقي العوامل السابقة مما يؤدي إلى إشهار إفلاسه.

ب- مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك:

باعتبار البنك هو الطرف المسؤول عن خطوات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقرض، وهو المسؤول عن منح القرض ومتابعته، فإن أي تقصير في هذه الإجراءات سيؤدي إلى تعثر القروض لأحد الأسباب التالية:

-عدم قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض؛

-أخطاء في التحليل الائتماني؛

-خطأ في تقدير الضمانات؛

-منح البنك للمقترض حصيلة القرض لاستخدامها دفعة واحدة؛

-عدم وجود سياسة ائتمانية لدى البنك؛

[1]براق محمد، بن عمر خالد، **القروض البنكية المتعثرة:**الأسباب و الحلول ، ص : 6 .manifest.univ-ouargla.dz

– سوء ظروف عمل الموظفين في البنك.

واستخلاصا لما سبق يمكن القول أن اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك قد يؤدي به إلى تعثر هذه القروض نتيجة ضعف دراسة ملف القرض.

ت- مجموعة الأسباب الأخرى:

قد تتعثر القروض لأسباب خارجة عن إرادة طرفي العملية الائتمانية، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

–ضعف الرقابة على البنوك؛

–تغير التنظيمات والتشريعات المصرفية المتعلقة بالائتمان؛

–ضعف الأداء الاقتصادي؛

–تدخلات الدولة ذات الأثر السلبي على المقترض؛

–عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

بحيث تعتبر هذه الأسباب خارجية أي خارج عن نطاق المقرض والمقترض فقد تعود هذه الأسباب إلى المحيط الخارجي للبنك.

2. مؤشرات قياس الأثر:

يوجد هناك عدة مؤشرات للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية ويمكن استخدامها كوسيلة لتسهيل عملية التشخيص المبكر لحالات التعثر .

2 - 1 - مؤشرات القروض المتعثرة:

و أهم هذه المؤشرات: مؤشرات متعلقة بمعاملات المقترض مع البنك و مؤشرات مستدلة من البيانات المالية للمقترض و مؤشرات اخرى غير مالية.

أ- مؤشرات متعلقة بمعاملات المقترض مع البنك:

- مؤشرات متعلقة بحساب العميل لدى البنك:[1]

– إصدار شيكات على حساب القرض أو حسابات أخرى للعميل بأكثر مما تسمح به الأرصدة المتاحة في هذا الحساب؛

[1]سليمان ناصر مرجع سبق ذكره ، ص : 177 .

- عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل لدى البنك مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول؛
- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك خاصة في جانب الإيداع.

- المؤشرات المتعلقة بطلبات المدين المقترض:

- قيام العميل بالطلب من البنك رفع الحجز عن الضمانات المقدمة للبنك؛
- طلب المقترض زيادة فترة تخزين بضاعته في المخازن التابعة للبنك، مما يشير إلى عدم قدرته على تصريف بضاعته؛
- تأخر العميل في سداد وتكرار طلب إعادة جدولة الدين، مما يشير إلى أنه غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد.

- مؤشرات تتعلق بالضمانات:

- تراجع القيمة السوقية للضمانات كنسبة من قيمة القرض الممنوح؛
- اضطرار البنك لدفع قيمة الكفالات المتعلقة بالعميل لدى الغير.

ب- مؤشرات مستدلة من البيانات المالية للمقترض:

- المؤشرات التي يستدل عليها من الميزانية العامة وملحقاتها للعميل أو الشركة:

- تقلبات حادة في السيولة؛
- التهرب من الكشف عن البيانات المالية والميزانيات مع عدم الترحيب بالزيارات؛
- تحفظ مدقق الحسابات على البيانات المالية للشركة المقترضة؛
- عدم كشف العميل عن التزاماته وديونه تجاه الآخرين، إذ يمكن أن يظهر دائنون جدد لم يفصح عنهم العميل من قبل.

- مؤشرات يستدل عليها من بيان الإيرادات والنفقات:

- تراجع المبيعات وانخفاض الأرباح؛
- وجود فجوة كبيرة بين إجمالي الدخل وصافي الدخل؛
- زيادة نسبة التالف من الإنتاج؛
- تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن.

ت- مؤشرات أخرى غير مالية:

- التغير في إدارة الشركة خاصة إذا كان ذلك بشكل مستمر وعلى فترات قصيرة؛
- تغير في ملكية الشركة أو انسحاب أحد الشركاء الرئيسيين؛
- عدم وجود خطة أو توجه إستراتيجي لدى الشركة؛
- تغير مجال النشاط للعميل، بحيث إذا كان العميل ناجحا ونشاطه مستمرا فليس هناك ما يدعوه إلى تغيير النشاط.

2 . 2 . آثار تعثر القروض:

يؤدي تعثر القروض الممنوحة إلى آثار سلبية على مستوى البنك وعلى المشروع وعلى المناخ الاستثماري:

أ- آثار القروض المتعثرة على البنوك:

للقروض المتعثرة آثار سلبية كثيرة على المؤسسة البنكية تتمثل في:

- التأثير على القرار الائتماني وانتهاج سياسة ائتمانية متحفظة، أو التأثير في هيكل توظيف الأموال الأمر الذي قد يترتب عليه زيادة الأرصدة السائلة لدى البنوك؛
- تؤدي القروض المتعثرة إلى تجميد جانب هام من أموال البنك وذلك نتيجة عدم قدرة العملاء المتعثرين على سداد التزاماتهم[1] ؛
- تؤدي القروض المصرفية المتعثرة إلى تراجع حجم الإيرادات الكلية للبنوك وذلك نتيجة تجنب الفوائد المحتسبة على القروض المصرفية المتعثرة، بالإضافة إلى تكوين مخصصات لازمة لمواجهتها كما تحد القروض المصرفية المتعثرة من قدرة البنوك على التوسع في نشاطها الإئتماني ومنح تسهيلات جديدة لعملاء جدد؛
- يؤدي تراكم القروض المصرفية المتعثرة إلى تقليل معدل دوران الأموال لدى البنك ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده؛
- اضطرار البنوك إلى تجنيب جزء كبير من أرباحها في صورة مخصصات واحتياطات لمواجهة تلك القروض والتسهيلات الائتمانية مما يؤدي إلى انخفاض فائض النشاط؛

[1]يوسف خروبي ، فؤاد صديقي ،**القرض المتعثر وأثره على أداء البنوك التجاري - دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري-** ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد : 3 ، 2021 ، ص : 43 ، 44 .

- اتجاه البنوك نحو مصادر أكثر تكلفة لتمويل أوجه توظيفها.

ب- أثر القروض المتعثرة على مناخ الإستثمار:

يؤدي ارتفاع حجم القروض المتعثرة إلى التأثير السلبي على مناخ الإستثمار سواء كان هذا الإستثمار عام أين تعجز الدولة على تنفيذ المشروعات العامة، أو إستثمارا خاصا مما يعاني انخفاض في العوائد أو التنازع عليه بين البنوك، حيث يقل مستوى السيولة ومما يتسبب في عجز المشروعات عن تدبير الأموال اللازمة لتشغيلها، حيث يقل الطلب على العمال فتزيد البطالة وتحقق الشركات المتعثرة خسائر متتالية فتقل بالتالي حصيلة الضرائب منها المحصلة أي تقليل الإيرادات العامة للدولة.

ت- أثر القروض المتعثرة على المشروع المتعثر:

هناك العديد من الآثار أهمها:[1]

- تعاظم حجم ديونها من أقساط لدى الدائنين وخاصة البنوك؛
- تعطل الإنتاج وتواجد طاقات عاطلة وصعوبة توفير مستلزمات الإنتاج؛
- البطالة التي تواجه العاملين بهذه المشروعات والأعباء التي تترتب عنها.

واستخلاصا لما ذكر يتضح أن لعملية تعثر القروض عواقب وخيمة على السياسة الإئتمانية للبنك بالإضافة إلى التأثير السلبي على المشروعات العامة والخاصة بسبب نقص السيولة كما أنه يزيد من البطالة وتعطل الإنتاج.

المطلب الثاني: آليات وطرق معالجة القروض المتعثرة المصرفية.

تختلف طرق علاج القروض المصرفية المتعثرة حسب ظروف كل من البنك أو العميل،ولذلك وجب على البنك التعامل مع العميل بحذر حتى يستطيع البنك استرجاع كافة حقوقه وبأقل الخسائر.

[1]شهرزاد نجعوم ،**إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية ـ دراسة حالة LBADR-** ، مذكرة ماستر ، أم البواقي ، 2014 ، ص : 42 .

الفرع الأول: أساليب معالجة القروض المتعثرة.

وهنا سنتطرق إلى مجموعة من أساليب إدارة القروض المتعثرة:

أ- أسلوب مساندة العميل المتعثر:

- تعويم العميل: تتمثل العملية في قيام البنك بمنح فرصة للعميل المتعثر بالتقاط أنفاسه، من خلال منحه فترة السماح يتم من خلالها تأجيل سداد الدين وفوائده، والفترة تتراوح عادة بين سنة كحد أدنى وثلاث سنوات كحد أقصى حسب وضع العميل.[1]
- إنتشال العميل: تتم العملية من خلال التدخل المباشر وغير المباشر من طرف البنك في إدارة نشاط العميل وهذا حسب اتفاق بينهما بوضع خطة للتدخل، ويعمل البنك هنا على تحقيق التوازن بين التدفقات الداخلية والخارجية للمؤسسة لزيادة الإيرادات عن التكاليف.
- إنعاش العميل: وتعد أهم المراحل وهي مجموعة إجراءات يتم بموجبها تحويل المشروع المتعثر إلى مشروع غير متعثر، من خلال منحه قروضا جديدة وبشروط يسيرة لإمكانه إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعية.

ب- أسلوب تسوية القرض:

- إعادة جدولة الديون: تعد من أهم الطرق المستعملة للتسوية الدين وتسديده من طرف العميل وذلك عن طريق تأجيل فترة السداد لانعدام أو نقص السيولة لدى العميل المدين، إلى فترات أخرى محددة من طرف البنك و المتفق عليها مع العميل، وقد يكون ذلك مصحوبا بإعادة النظر في حجم القسط ومعدل الفائدة.
- تحريك القرض: هناك نوعان من قروض من حيث الضمانات المقبوضة، فإذا كانت أوراق مالية فيسمى القرض قابل للتحريك والمقصود هنا إمكانية حصول البنك على مستحقاته في أسرع وقت وذلك بتسييل هذه الأوراق من خلال بيعها في سوق المالية، فإذا كان الضمان يتمثل في عقارات مثلا فلا يمكن للبنك أن يقوم بتسييلها بسهولة وهذا ما يسمى بالقرض غير قابل للتحريك.
- توريق القروض: هو تحويل المخاطر الديون من المقرض الأصلي إلى مشتري تلك الديون مع انتقال الضمانات المرتبطة بها إلى المشتري مقابل الحصول البنك على أموال سائلة تساعده في التخلص من ضرورة الإحتفاظ بمخصصات للديون المشكوك في تحصيلها.[1]

[1] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص:203.

ت- **أسلوب تصفية العميل وإعلان إفلاسه** : يلجا البنك إلى هذا الحل كبديل أخير إذا تدهورت الأوضاع المالية للعميل ويخشى البنك من فقدان أمواله لذا يتأكد البنك من:

- لا سبيل لعلاج أو إصلاح أو التغلب على الأزمة التي يمر بها العميل؛
- أن النشاط الاقتصادي التي تمارسه المؤسسة قد وصل إلى مرحلة الانحدار في دورة حياة النشاط.

في هذه الحالة يقوم البنك بعد الاجراءات القانونية والقضائية بمختلف إجراءات التصفية للعميل والحجز على أمواله وبيع ضماناته لاستيفاء حقوقه وإشهار إفلاس العميل.

الفرع الثاني : مراحل المعالجة البنكية للقروض المتعثرة.

في حالة تعثر قرض ما يمر البنك بعدة مراحل لمعالجة هذه المشكلة نذكرها كما يلي:

1. وصف الدين المشكوك في تحصيله:

يستند البنك إلى مجموعة من المؤشرات في تقديرات لاحتمالية تعثر بعض القروض، ثم تصنيفها ضمن الديون المشكوك فيها، ومن أهم المؤشرات نذكر ما يلي:

- تدهور المركز المالي للعميل؛
- زيادة طلبات الدائنين بسداد ديونهم؛
- التأخر عن سداد الدين دون مبرر؛
- توقف حركة حساب العميل لمدة معينة، بداية من ثلاثة أشهر فما فوق؛
- تقديم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية؛
- إفلاس العميل، وفاته، أو هروبه إلى الخارج.

2. تحديد أسباب التعثر:

لتحديد موقف البنك تجاه حالة التعثر وأنجع سبل التعامل مع هذا النوع من القروض، يتوجب التحديد الدقيق لأسباب تعثر العميل والوقوف على العوامل الحقيقية وراء ذلك.

[1]نفس المرجع السابق

3. قيد الدين ضمن الحسابات المشكوك في تحصيلها:

ينشأ البنك في سجلاته حسابات جديدة خاصة بالديون المشكوك في تحصيلها،حيث يتسنى من خلالها تتبع اتجاه تطورات هذه الديون بجدية وفعالية تكفل خفضها وتزيد من احتمالية سدادها، وبزوال مسببات تعثر القرض وعودة حساب العميل المقترض لحالته الطبيعية، يمكن للهيئة المختصة بإدارة البنك أن تعيد الحساب المشكوك في تحصيله إلى الحسابات العادية.

4. إعداد البيانات:

يقوم البنك بإعداد بيانات دورية حتى يتسنى له الرقابة الفعلية عمى الحسابات المشكوك في تحصيلها،أو وضع أولويات متابعة الأهم منها، والتي تضاف إلى بيانات المركز المالي للعميل، ومن أهم البيانات التي يشملها هذا الكشف:

- التقليل الخاص بالتسهيل الممنوح للعميل؛
- نوع الضمان المتوفر لدى البنك وقيمته؛
- بيان خاص بمقدار رأسمال الدين والفوائد المقبوضة والفوائد الموقوفة؛
- إجمالي التسديدات التي قام بها العميل.

5. تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها:

تختلف المخصصات المرصدة لمواجهة أعباء الديون المشكوك في تحصيلها حسب كل قرض فهي ليست واحدة لكل القروض، بل تتباين نسبيا حسب درجة الخطورة المرتبطة بها، لكن القاسم المشترك بينها جميعا هو موافقة البنك المركزي على تكوينها بالقدر الذي يحدده هو لها.

6. تصنيف القروض والعملاء:

يقوم البنك بتصنيف القروض المشكوك في تحصيلها ترتيبيا في مجموعات متجانسة من حيث الحجم، درجة الخطورة، نوعية الضمانات، ووجود التدفقات النقدية.

كذلك يقوم البنك بتصنيف العملاء إلى صنفين، الصنف الأول عملاء جديين متفانيين في سداد التزاماتهم،لكن ظروف طارئة وعارضة أعاقت إمكانية سدادهم لديونهم، أما الصنف الثاني فهم الذين لا توجد أصلا لديهم النية في تعجيل سداد ما عليهم من ديون.

7. وضع تصور لتسوية الدين:

إذا ما توصل البنك إلى قناعة بإمكانية استمرار نشاط العميل، وإنعاشه بمعالجة الخلل الذي يعاني منه، فإنه يلجأ إلى إحدى إجراءات التسوية على أمل تفادي الطرفين لأدنى خسارة ممكنة، وهذه التسوية تختلف من حالة إلى أخرى ، بحسب تصنيف البنك للمقرض وتقديره.

8. المفاوضات مع العميل:

في هذه المرحلة من مراحل إجراءات محاولة البنك استرداد أمواله، أو حمايته لاستثماراته المتمثلة في القرض الممنوح.

حيث يقوم البنك هنا بالمفاوضات الودية والإقناع المنطقي، المبني على تعاون المقرض وتجاوب المقترض،لإيجاد حل لمشكلة التعثر ومن هنا تبدأ المعالجة المدين المتعثر بغرض إعادة القرض إلى مساره الطبيعي.

الفرع الثالث: الحلول الممكنة لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة

إذا كانت عملية الإقراض من أبرز نشاطات البنوك التجارية، فإن مخاطر القروض وتعثرها تمثل المشكل الأساسي والعائق الكبير لتلك النشاطات، ولكن هذا الأمر لا يمنع البنوك التجارية من الوقاية منها وذلك بمنح الائتمان وفق أسس موضوعية لا شخصية، بالإضافة إلى القيام بالمراقبة المستمرة لمحفظة القروض البنكية.[1]

وفيما يلي بعض الحلول المقترحة لمعالجة إشكالية القروض المتعثرة:

- إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة، تتكلف بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط، كيفية استخدام القرض، حجم القروض المتعثرة؛
- رفع الكفاءات المهنية للموظفين المكلفين بالعملية الائتمانية؛
- التشخيص الدقيق للقرض المتعثر من كافة الجوانب؛
- تأجيل تاريخ استرجاع القرض عندما تكون هناك حاجة فعلية له، خاصة إذا تبين للبنك بأن أسباب التعثر كانت خارجة عن إدارة المقترض وليس لسوء إدارته شؤون المؤسسة؛
- بيع بعض الأصول غير العاملة التي يمكن للمقترض الاستغناء عنها في هذه الفترة؛
- القيام بإجراءات تصفية القرض وهو أقصى البدائل وأشدها حساسية على سمعة البنك.

[1] براق محمد، بن عمر خالد، **القروض البنكية المتعثرة:** الأسباب و الحلول،ص:9 .**manifest.univ-ouargla.dz**

الخلاصة:

لقد تم في هذا المبحث التركيز على أهم وأخطر مشكلة قد تواجه البنوك وهي تعثر قروضها،فالتعثر ليس نتيجة لحظة معينة بل هو نتيجة العديد من العوامل والأسباب وهذا ما تطرقنا له في المطلب الأول مخلفة هذه العملية آثار على البنوك وعلى البيئة الإقتصادية، محاولة منا العثور على طرق وآليات لمعالجة هذه المشكلة وإدارتها، مما ينعكس على الأداء المالي لهذه البنوك.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول الأداء المالي البنوك التجارية.

يعتبر الأداء المالي الإنعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المؤسسة لمواردها البشرية والمادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، أي أنه يعتبر انعكاسا لسلوك الأفراد في البنك، ومنه نتطرق في هذا المبحث إلى: مفهوم الأداء المالي وأهميته، والعوامل المؤثرة فيه، وكيفية تقييمه.

المطلب الأول: أساسيات حول الأداء المالي للبنوك التجارية.

يتضمن الأداء المالي مجموعة من المفاهيم التي نوجزها في هذا المطلب بالإضافة إلى أهميته في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته.

للأداء المالي عدة تعريفات نذكر أهمها:

1. مفهوم الأداء المالي:

- يشير مفهوم الأداء المالي في البنوك إلى: "مجموعة الوسائل اللازمة والأنشطة المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة بها من أجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف".[1]
- كذلك قد يعرفها بعضهم بأنها: عملية شاملة تستعمل فيها كل البيانات المحاسبية والمعلومات الأخرى للتعرف على حالة المصرف المالية والتعرف على الطريقة التي تم إدارة البنك بها.أما استراتيجيا فإن تقييم الأداء هو تحديد لكل من نقاط القوة والضعف مما يساعد على وضع مخطط للقرارات المتعلقة بعملية إدارة أصول وخصوم المصرف".
- وعليه يمكن تعريف الأداء المالي على أنه:**"التيقن من الاستخدام الكفء لموارد البنك، أي هو أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في البنوك "**.

[1]نسرين بن دلالي ،**اثر استخدام أنظمة المعلومات في تحسين أداء البنوك دراسة عينة من البنوك التجارية بولاية** ورقلة ، مذكرة ماستر ، مالية و بنوك ، 2015 ، ص : 9 .

2. أهمية الأداء المالي في البنوك:

يحظى مفهوم الأداء المالي أهمية كبيرة وبارزة في البنوك تتمثل فـ:

- بشكل عام يهدف إلى تقويم أداء البنك من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في البنك لتحديد جوانب القوة والضعف والإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين. بحيث يساعد الأداء المالي للمستثمرين في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع البنك.

ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم مديونية البنك؛
- تقييم ربحية البنك حيث أن الغرض منها تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم؛
- تقييم سيولة البنك من أجل تحسين قدرة البنك في الوفاء بالالتزامات ؛
- تقييم تطور نشاط البنك الغرض منها معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية واستثماراها؛
- تقييم توزيعات البنك الغرض منها معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح؛
- تقييم تطور حجم البنك بحيث يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للبنك.[1]

وعليه يمكن القول أن الأداء المالي له مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الأساسية للبنك.

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في الأداء المالي.

والتي تنقسم إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية:

أ- **.العوامل الخارجية** : أهم العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي هي:

[1] روميسة باهي،**القروض المتعثرة و أثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية ـ دراسة حالة بنك LBADR**، مذكرة ماستر، مالية و بنوك، جامعة أم البواقي،2015،ص : 45 .

- **الظروف الإقتصادية والسياسية** :يتأثر أداء البنوك التجارية بمدى استقرار الظروف السياسة والاقتصادية للدول، فاستهدفت أعمال المصارف وتعطلت عمليا تنقل الشيكات والبريد العائد للمصارف، وتقلبات أسعار الصرف الناتجة عن تلاعب العملة وشركات الصرافة.[1]
- **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية** تؤثر بدرجة كبيرة في أداء البنوك التجارية بشكل عام فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تؤدي إلى ضبط الأداء المالي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين.

ب- العوامل الداخلية:

- **الهيكل التنظيمي:** يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المالي للبنوك من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن تم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في البنك والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة البنك في اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة.
- **التكنولوجيا** :هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في البنك لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات،وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها.
- **أرباح أو خسائر القروض:** تؤثر عمليات الإئتمان الممنوحة من قبل البنوك بشكل كبير على ربحية تلك البنوك وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، وتحاول البنوك دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية على معدلات ربحية البنوك خاصة عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض.
- **السيولة:** قصد بالسيولة قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، فالسيولة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة.[2]

[1] عبد القادر بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، **تحليل عوامل المؤثرة على الأداء المالي في البنوك التجارية، مجلة الباحث** جامعة ورقلة،2016 ، ص : 552 .

[2] نفس مرجع السابق،ص:552.

- **توظيف الموارد** :توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعتبران أهم مجالات الاستثمار للبنك التجاري، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المصرف التجاري.

و يمكن تلخيص ماسبق دكره في الشكل التالي:

الشكل(02): يمثل العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك

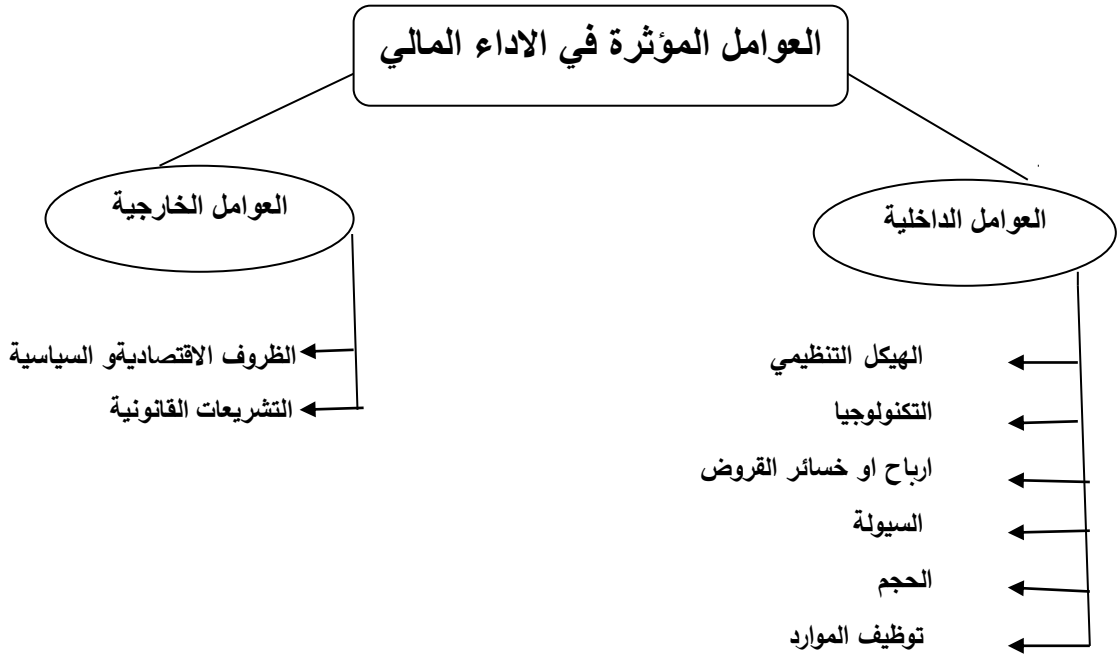

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي البنوك التجارية وأهم مصادر قيام بها.

تعتبر عملية تقييم الأداء بالنسبة للبنوك التجارية في كيفية تحقيق مطالبها الرئيسية في إطار القيام بوظيفة الوساطة المالية، بهدف الوصول إلى أعلى العوائد. بحيث نتعرف في هذا المطلب على: مفهوم تقييم أداء البنوك التجارية، والمصادر اللازمة للقيام بها.

الفرع الأول: مفهوم تقييم أداء البنوك التجارية.

1 . مفهوم تقييم أداء البنوك:

يمكن تعريف عملية تقييم الأداء بالنسبة للبنوك التجارية بأنها التعرف على مدى تحقيق هذه البنوك لأهدافها الأساسية في إطار قيامها بوظيفتها كوسيط مالي، وتتلخص هذه الأهداف في تعبئة وجذب مدخرات من خلال سياسة تنمية الودائع باعتبارها المصدر الرئيسي لموارد البنك، ثم إعادة توظيف هذه الموارد من خلال سياسة الإقراض والتي تشكل العنصر الأساسي لاستخدامات البنك، وذلك بغية تحقيق القدر الملائم من الربحية.[1]

يعتبر أداة رئيسية لازمة لإجراء الرقابة على البنوك، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعة، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، ويساهم في بقائها في بيئة تنافسية.[2]

ومنه يمكن القول أن:" **عملية تقييم الأداء المالي للبنوك هي أداة للرقابة على البنوك للتعرف على مدى كفاءة البنك لتحقيق أهدافه عن طريق وظيفته كوسيط مالي**".

الفرع الثاني: المصادر اللازمة لتقييم الأداء المالي.

نذكر أهم المصادر لتقييم الأداء في البنوك[3]:

- **القوائم المالية :** وتتضمن مجموعة معلومات متكاملة، تضم قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.
- **الموازنة التخطيطية :** وهي البرامج والخطة الشاملة لنشاط الوحدة الاقتصادية لفترة زمنية

[1]نسرين عبيدلي، ليندة يعقوب ،**القروض المتعثرة و آثارها على أداء البنوك التجارية ـ دراسة ميدانية ـ** ، مذكرة ماستر ، مالية وبنوك ، جامعة 2020 ، ص : 22 .
[2]روميسة باهي،مرجع السابق ، ص : 49 .
[3]مرجع سبق ذكره،ص : 53 .

مقبلة.

- **التقارير الدورية** : سواءا كانت تقارير داخلية أو خارجية، حيث تشكل البيانات الواردة فيها قاعدة معلوماتية مهمة في تقييم الأداء.
- **الإستبيانات:** التي تجريها الوحدة الاقتصادية لغرض التعريف على جانب أو أكثر من جوانب نشاطها، سواء كانت هذه الإستبيانات تجرى داخل الوحدة أو خارجها، حيث يتوفر بذلك معلومات مفيدة لأغراض تقييم الأداء المالي.
- **الزيارات الميدانية:** التي تقوم بها الإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية أو مدراء الأقسام فيها أو أي فريق آخر لأغراض الوقوف على حركة نشاط معين في الوحدة والتعرف على المشاكل التي تواجهها وما إلى ذلك.

المطلب الثالث: مراحل ومؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

يتم عن طريق عملية تقييم الأداء المالي تحقيق أفضل النتائج والأهداف وبأقل تكلفة ولكن لا تخلو هذه العملية من الصعوبات ولنجاحها تمر بمراحل عدة وبمؤشرات يقاس بها هذا التقييم.

الفرع الأول : مراحل عملية تقييم الأداء وأهم مؤشراته.

1. **مراحل تقييم الأداء المالي:** تمر عملية تقييم الأداء المالي عبر مراحل التالية:

أ- **تحديد النشاط المراد تقييمه:**

تحتاج الإدارة العليا والإدارة التنفيذية إلى معرفة تحديد النتائج المحققة والأنشطة والعمليات من التنفيذ الفعلي للبرامج والسياسات والاستراتيجيات والخطط ومتابعتها وتقييمها، والتركيز على كل نشاط خاضع للقياس خاصة العناصر الأكثر أهمية.[1]

ب- **التخطيط:**

يتم فيه إعداد جميع القوائم التقديرية والموازنات، وتحديد الأساليب والأدوات والمعايير والطرق التي سيتم استخدامها في التقييم، وتحديد جميع المراكز المسؤولة عن عملية التقييم والأهداف المستقبلية المتوقعة.

[1] محمد البشير بن عمر،أحمد نصير،**تقييم أداء البنوك باستخدام نموذجCAMELS حالة البنك الوطني الجزائري** ، جملة إضافات اقتصادية ، العدد : 2 ، جامعة غرداية، الجزائر ، سبتمبر 2017 ، ص : 32 .

ت- **وضع معايير الأداء:**

تعتبر معايير الأداء المستخدمة في قياس المستوى المحدد من قبل الإدارة كنموذج لتقييم الأداء، ومعايير الأداء تعبر عن تفاصيل الأهداف الإستراتيجية، وعن مدى تحقيقها بالشكل الملائم . وبالتالي تسمح بتقبل الانحرافات الواقعة ضمن هذه الحدود.

ث- **قياس الأداء:**

هي عملية جمع المعلومات التي تمثل الأداء الفعلي للنشاط أو للأفراد، وقياس الأداء الفعلي عموما لابد أن يشمل كلا الجانبين الكمي والنوعي، ويمكن تمثيل مقاييس الأداء بوحدات كالساعات، والأمتار، وعدد التقارير، وعدد الأخطاء، وعدد العاملين المؤهلين... ،حيث يمكن لهذه المقاييس أن تبين الانحراف في العملية أو الإنحراف في المواصفات التصميمية.

ج- **اتخاذ الإجراءات التصحيحية:**

وهي آخر هذه المراحل التي يقوم بها البنك كما يلي:

- تطابق الأداء المخطط مع الأداء الفعلي في هذه الحالة.
- وجود بعض الانحرافات عن الأداء المخطط، وفي هذه الحالة لابد من إتخاذ الإجراءات التصحيحية،من أجل ذلك نقوم بالبحث عن الأسباب التي أدت إلى الانحرافات من خلال التشخيص التأمل عدة جوانب مختلفة، وبالتالي العمل على تصحيحها وعلاجها بعد الكشف عن الأسباب الحقيقية، ويقوم البنك بتحديد أهداف واقعية في المستقبل وتعديل الأهداف والأسباب.

2. مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية:

تصنف المؤشرات المالية الخاصة بتقييم الأداء في البنوك إلى خمسة أنواع تتمثل في مؤشر السيولة، مؤشر الربحية، مؤشر توظيف الأموال، مؤشر كفاءة رأس المال، مؤشر ملاءة الأموال، مؤشر توظيف الأموال، مؤشر ملاءة الأموال. وسنتطرق في هذا الفرع إلى هذه المؤشرات:

أ- **مؤشر السيولة:** تمثل قدرة البنك على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة من دون تأخير، وتعتمد بشكل كبير في مواردها، و يؤدي انخفاض السيولة إلى فقدان ثقة العاملين بالبنك.[1]

[1] فاطمة الزهرة ستوف، **القروض المتعثرة وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص:10.

ب- **مؤشر الربحية:** يمكن من قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة إذ يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، وله عدة مؤشرات لحسابه أهمها معدل العائد على حقوق الملكية.

ت- **مؤشر كفاءة رأس المال:** هو مفهوم نسبي يتمثل في قدرة البنك على إمتصاص الخسائر التي تحدث كنتيجة لعملية الإئتمان و الإستثمار عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب البنك.

ث- مؤشر توظيف الأموال : يشير هذا المؤشر إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل مواردها، حيث يؤثر هذا المؤشر على ربحية البنوك وسيولتها المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها.

ج- **مؤشر ملاءة الأموال:** حيث يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد البنوك على الدين في تمويل استثماراتها بالمقارنة مع التمويل المقدم من طرف المالكين وتسمى أيضا برافعة التمويل لأنها تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل تمويل البنوك.

الفرع الثاني: معوقات تقييم الأداء المالي:

تواجه عمليات تقييم الأداء المالي كثير من الصعوبات التي تحول بينها وبين التقييم الدقيق وتتمثل الصعوبة في تحديد وتطوير معايير لقياس الأداء خاصة وأن لكل بنك أهداف وخصائص تختلف عن غيرها، الأمر الذي أدى إلى اعتماد معايير واحدة لقياس الأداء في غاية الصعوبة وعموما تتمثل هذه الصعوبات في:[1]

- الصعوبة في تحديد نموذج المتغيرات المرغوب قياسها والعلاقات التي بينها؛
- الصعوبة في تحديد بداية عمليات تشخيص ودراسة وتحليل الإنجاز بهدف تقييمه؛
- صعوبة تطوير معايير كمية ونوعية لقياس المخرجات الكمية والنوعية لقياس أداء البنوك؛
- النقص في الكوادر البشرية المدربة للقيام بقياس الأداء وتقييمه حيث تتطلب هذه العملية درجة عالية من الخبرات والكفاءات والمهارات اللازمة.

ونتيجة لهذه الصعوبات تكون عملية التقييم ضعيفة مما يؤدي بها إلى عدم إدارة القروض المتعثرة كواحدة من المخاطر التي تواجه البنوك.

[1] وسام اسيد،**دور الاندماج البنكي في تحسين أداء البنوك التجارية**، رسالة ماستر،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، 2019، ص: 63 .

الخلاصة:

تم التطرق في هذا المبحث إلى معرفة عملية تقييم الأداء المالي والتي تعتبر كوسيلة لتحديد نقاط القوة والضعف وفعالية الأداء المالي بالنسبة للبنوك، أما بالنسبة للمؤشرات فهي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه فهي من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء المالي للبنوك، حيث سنقوم بتوظيف هذه النسب والمؤشرات بغرض تقييم أداء البنك ومدى كفاءته وفعاليته في تحقيق أهدافه.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات داخل الوطن:

1. فاطمة بن شنة بعنوان" إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة " دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية"،مذكرة ماجستير،تخصص مالية المؤسسة جامعة ورقلة سنة 2009، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي والائتماني في تقييم مخاطر الائتمان والحد من تعثر القروض، ومن أجل دراسة إشكالية البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وتم الإعتماد على أسلوب دراسة حالة في بنك الخارجي الجزائري محل الدراسة. وقد توصلت نتائج من أهمها؛إمكانية تطبيق أدوات التحليل المالي والائتماني مع توفر قاعدة بيانات ومعطيات،إمكانية تحديد احتمال تعثر العميل.
2. شهرزاد نجعوم، بعنوان إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية، شهادة ماستر في العلوم التجارية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي سنة 2014، هدفت هذه الدراسة إلى المعرفة الجيدة لخطر القروض المتعثرة من خلال توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بهذا المصطلح وكذلك التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تزايد خطرها وتحديد الأهداف الرئيسية وراء حدوثها.

بحيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في جانب النظري وأسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

ومن النتائج المتوصل إليه أنه لا يوجد قرار ائتماني خالي من المخاطر وانه مهما اجتهد البنك في دراسة وتحليل وضعية الزبائن إلا انه توجد إمكانية تعثر أحدهم تؤدي به إلى عدم قدرته على عدم مواجهة التزاماته.

3. **روميسة باهي، بعنوان القروض المتعثرة و أثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية** . دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية . ، شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير جامعة أم البواقي ، سنة 2015 ، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في تزايد ظاهرة القروض المتعثرة و تحديد أسباب حدوثها بالإضافة إلى تحديد الإجراءات اللازمة للحد من انتشار ظاهرة القروض المتعثرة ، و من أجل دراسة إشكالية البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري و تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة لتشخيص واقع القروض المتعثرة في الوكالة محل الدراسة .

ومن النتائج المتوصل إليها أن أسباب

القروض المتعثرة مرتبطة أساسا بالبنوك،المقترضين، والأسباب الخارجية وتبقى درجة التأثير في حدوثها تختلف من حالة إلى أخرى.بالإضافة إلى أنها تؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للبنوك قد تصل إلى انهيار النظام البنكي للدولة ككل.

4. **هبال عادل، بعنوان إشكالية القروض المصرفية المتعثرة**،شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، سنة 2015،هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد أسباب مشكلة القروض المتعثرة في المصارف الجزائرية ومالها من تأثير مباشر على النتائج النهائية لنشاط هذه البنوك وللإجابة على الإشكالية المطروحة ووصول إلى النتائج المرجوة اعتمد صاحب الدراسة على المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

على اعتبار أن المصارف التجارية أغلبها عمومية تابعة للدولة، وأنا غلب عملية الإيداع والإقراض تكون عبر هذه البنوك، وعند حدوث التعثر تحدث أزمة لدى هذه البنوك،عندها تتدخل الدولة بإعادة رسملة المصارف وهو ما جعل هذه الأخيرة لا تتأثر عند حدوث التعثر وبالتالي فإنها لا تبالي كثيرا بحدوث أو عدم حدوث التعثر،أي أن الدراسات الائتمانية لدى المصارف التجارية الجزائرية لا تأخذ حقها بسب عدم القلق من حدوث التعثر لأنه في النهاية ستقوم الدولة بإعادة رسملتها.

المطلب الثاني: الدراسات خارج الوطن:

1. **نرمين محمد غسان الحموي**، تحت عنوان: **نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف** السورية الخاصة، ماجستير في الأسواق المالية، جامعة دمشق سنة 2016.

كما هدفت في الدراسة إلى دراسة وتحليل تطور أهم مؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي والمؤثرة في إمكانية حدوث الفشل المالي، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، أما النتائج المتوصل إليها: إتباع المصارف السورية الخاصة لسياسة صارمة وشبه توقفها عن منح تسهيلات إئتمانية جديدة ومحاولة تحصيلها جزء من محفظة قروضها المتعثرة وذلك بسبب إرتفاع مخاطر تعثر القروض المصرفية.

2. **نضال العربيد** تحت عنوان:**دراسة تحليلية للقروض المتعثرة قي المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد الثالث والعشرين العدد الثاني،لسنة 2007.

- من أهداف الدراسة هي تحليل الأهمية النسبية للقروض المتعثرة وتطورها في المصرف الصناعي السوري خلال الفترة (2005/1998)، أما المنهج المستخدم فهو المنهج الوصفي التحليلي وأيضا استخدام الاستبانة والمقابلات الشخصية، أما النتائج المتوصل إليها تشير إلى وجود قصور واضح لدى المصرف في إعداد الدراسات الائتمانية وفقا للمعايير والأعراف الفنية المصرفية وغياب المتابعة الميدانية والمستمرة لنشاط العميل ونتائج أعماله وتطورها بعد منح القرض مما أدى إلى نشوء ائتمان مصرفي متعثر.

3. **احمد يوسف ربعي كلية الدراسات العليا والبحث العلمي- جامعة الخليل –فلسطين–تحت عنوان: القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين – أسبابها وسبل معالجتها –**، ماجستير في إدارة الأعمال لسنة 2019. الإشكالية المطروحة: ما هو واقع القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين؟ وماهي الأسباب المؤدية لذلك؟ وما هي الإجراءات الوقائية للحد من ظاهرة التعثر؟

استخدم الباحث المنهج الإستكشافي الوصفي وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS أما الهدف من الدراسة فهو: التعرف على واقع القروض المتعثرة والممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض المرخصة والعاملة في فلسطين وأسباب تعثر القروض وعلاجها ومن النتائج المتوصل إليها:أهم أسباب التعثر هو منح المقترضين قروض بالتزامات شهرية تفوق دخلهم الشهري كما بينت الدراسة أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية الحالية في الأراضي الفلسطينية وضعف النظام القضائي هم من أسباب ظاهرة تعثر القروض.

4. ألاء زياد ابداح- جامعة الشرق الأوسط – الأردن – تحت عنوان:أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية دراسة ماجستير في المحاسبة لسنة 2020 شهر حزيران.تحت إشكالية ما هو تأثير مخاطر الائتمان على العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية؟، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي و هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية تهدف الدراسة إلى تحديد مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك التجارية أثرها على أدائها المالي و طرق التحوط منها وكانت النتائج المتحصل عليها كالآتي: العمل على وضع سياسة فعالة في منح الائتمان تحقق توازنا

ما بين زيادة أرباح الشركة و خفض مخاطر عدم السداد و العمل على وضع آليات مدروسة لتصنيف المخاطر الإئتمانية داخل كل بنك بهدف تقليل مستوى عدم السداد من قبل العملاء المتعثرين .

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحديثة.

بعد عرض الدراسات السابقة والمماثلة لدراستنا التي تم إجراءها في مجال الدراسة سنتطرق إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا الحديثة وبين الدراسات السابقة.

إتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو التركيز على المتغير المستقل المتمثل في القروض المتعثرة وهنا يكمن وجه التشابه، أما ما يتعلق بالمتغير التابع فكان هناك إختلاف بين دراستنا و دراسة **فاطمة بن شنة** على دور إدارة المخاطر الإئتمانية، أما بالنسبة لدراسة **شهرزاد نجعوم** فقد ركزت على إدارة القروض المتعثرة و دراسة **هبال عادل** ركز على إشكالية القروض المتعثرة فقط، أما دراسة **روميسة باهي** فكانت تشبه دراستنا نوعا ما لكن إختلفت في المؤشرات و الأدوات، أما دراسة **نضال عربيد** فقد خصص دراسته على المصرف الصناعي السوري، و بالنسبة لدراسة **أحمد يوسف ربعي** فقد كانت على المؤسسات الإقراض في فلسطين، أما دراسة **ألاء زياد ابداح** فقد تناولت اثر إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك الأردنية.

ومنه فإن الدراسات السابقة لم تتناول أثر القروض المتعثرة على المؤشرات المالية، حيث ركزت دراستنا على أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك من خلال ثلاث مؤشرات هي: مؤشر السيولة، مؤشر العائد على حقوق الملكية، مؤشر كفاءة رأس المال.

خلاصة الفصل:

لقد تم في هذا الفصل التعرف على المفاهيم المتعلقة بتعثر القروض المصرفية، حيث تعتبر هذه المشكلة من أخطر المشاكل التي تواجه البنوك، وتعود هذه الأخيرة لأسباب عديدة منها ما هو متعلق بالبنك و أخرى متعلقة بالعميل ولكن بالرغم من كل المشاكل الناجمة على القرض المتعثر إلا انه ممكن أن يتحول إلى قرض عادي يمكن استرداده عن طريق المعالجة الفعالة المتبعة من قبل البنك، كما تم التطرق إلى مفهوم الأداء المالي وأهم المؤشرات المالية المتمثلة في مؤشر السيولة، مؤشر العائد على حقوق الملكية و مؤشر كفاءة رأس المال، بحيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على دراسات سابقة لها صلة بموضوع دراستنا من خلال عرض أهداف تلك الدراسات و أهم نتائج المتوصل إليها.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية لآثرالقروض المتعثرة على بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تمهيد:

بعدما تطرقنا في دراستنا الى ماهية القروض المصرفية المتعثرة وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال الدراسة النظرية، سنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية ،حيث قمنا في المبحث الأول بتعريف بالبنك ومعرفة كيفية معالجة تعثر قروضها، وبالاعتماد على المعطيات المقدمة من البنك تم التطرق في المبحث الثاني الى حساب نسبة القروض المتعثرة وحساب أهم المؤشرات المالية ومدى تأثيرها على الأداء المالي للبنك.

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر من بين أهم البنوك التجارية في الجهاز المصرفي وذكر أهم الأهداف والوثائق التي يقوم بها كما سنقوم بتعريف الوكالة مكان التربص وكالة ورقلة –943– وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي

عرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية تغيرات كثيرة في مهامه وهيكله وذلك جراء الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي وللتعرف أكثر على هذا البنك سنتناول ما يلي:

1 –نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي، أسست بموجب المرسوم رقم 82– 106 بتاريخ: 13 مارس 1982 برأس مال ابتدائي 220 مليون دج ، وزع حسب تقسيم معين على الوكالات التابعة، أوكلت له مهمة تطوير القطاع الفلاحي والأنشطة الريفية المتعلقة به وكذلك الحرف التقليدية في الأرياف، وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة والمتواجدة في الريف أي كان نوع النشاط المتعلق بها وتطور هذا البنك على عدة مراحل إلى غاية سنة 2002 حيث تم تعميم البنك مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الأساسية على مستوى الوطن.

2 –تعريف عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مؤسسة مالية وطنية، أسست بمهمة القطاع الفلاحي وترقية القطاع الريفي وتوسع وتطور نشاطه أصبح يقوم بجميع العمليات المصرفية العادية من حسابات جارية وتوفير اقتراض ضمانات وخدمات متفرقة غير أنه يقوم بالدرجة الأولى بالعمليات الفلاحية نظرا للخبرة المكتسبة رأسمالها الحالي 530 مليون.

في بداية الأمر تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وأصبح يحتضن في يومنا هذا 2861 وكالة و31 مديرية جهوية يشتغل بنك البدر حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية صنف ما قبل قاموس البنوك.

1 -الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الشكل (03): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية

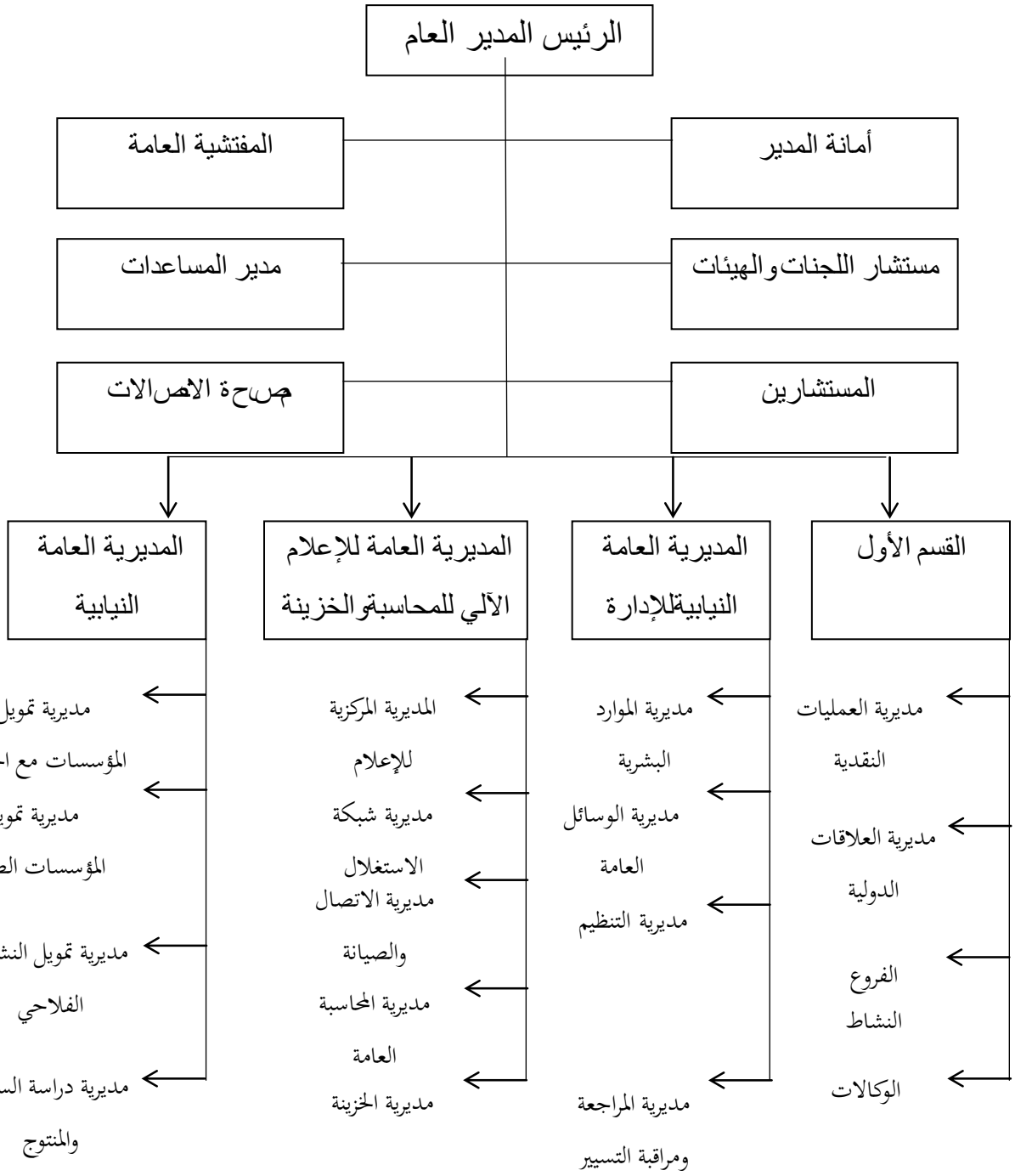

:

يضم الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة ورقلة –943. المصالح التالية[1]:

1–مدير وكالة ورقلة –943–.

2–معاون المدير.

3–الأمانة العامة.

4–مراقب الجهة الأمامية: يقوم بالإشراف على:

- المكلفين بالاستقبال؛
- المكلفين بالزبائن الأشخاص.؛
- المكلفين بالزبائن المؤسسات.

5–**مراقب الجهة الخلفية: يقوم** بالإشراف على:

- **مصلحة المكلفين بالقروض:** تختص هذه المصلحة بكل العمليات المتعلقة بمنح القروض بشتى أنواعها، كما تتولى دارسة ملفات طلبات القروض وتقديمها حسب المبالغ إلى لجان القروض،وتتكون هاته المصلحة من ثلاثة فروع هي:

1–فرع القروض الفلاحية: وهو متخصص في منح القروض للفلاحين.

2–فرع القروض التجارية: وهو مكلف بمنح القروض للتجار.

3–فرع الإحصائيات: وهو يتولى القيام بالإحصائيات السنوية أو الشهرية المتعلقة بالقروض الممنوحة.

- **مصلحة المكلفين بالصندوق:** تتولى هذه المصلحة القيام بالمهام التالية:

1–فتح الحسابات للعملاء.

2–قبول الودائع.

3–إجراء عمليات السحب على الحسابات.

4–إجراء عمليات الدفع على الحسابات.

- **مصلحة المكلفين بالمحفظة والتحويل:** وتتم عملية الدفع والسحب بشبابيك خاصة، أما عن هذه المصلحة فتضم فرعين هما:

[1]معلومات مقدمة من طرف البنك.

1- فرع المحفظة: ويتولى القيام بالمهام التالية:

- خصم الأوراق التجارية للعملاء: حيث يقوم البنك من خلال تقديم الأوراق إلى البنك المركزي لخصمها، ويتقاضى البنك عمولة معينة مقابل ذلك تتمثل في الفرق بين سعر الخصم وسعر إعادة الخصم.

-عملية المقاصة: وتتم هذه العملية في غرفة المقاصة بالبنك المركزي، أين تتم عملية التقاص بين شبكات مختلف البنوك.

2 -فرع التحويلات : يعمل هذا الفرع على التحويلات المختلفة من حساب لآخر لصالح عملاء البنك.

- **مصلحة المكلفين بالأموال الإلكترونية.**
- **مصلحة المكلفين بالتجارة الخارجية:** تختص هذه المصلحة بالعمليات التالية [1]:

- القيام بتمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق الدفع عن المصدر أو المستورد من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو خطابات الاعتماد.
- القيام بعمليات التوطين المصرفي.
- التحويلات المختلفة للأموال من وإلى الخارج.
- إجراء الإحصائيات المختلفة المتعلقة بالعمليات الأجنبية إضافة إلى المراجعة وتصفية الحسابات.

- **مصلحة المراقبة والأمور الإدارية:** تهتم هذه المصلحة بالشؤون التالية:

- الموارد البشرية وكلما يتعلق بأجورهم وعطلهم والمكافآت الخاصة بهم وكذا الدورات التكوينية المنظمة لأجلهم.
- الأمن والأرشيف والمراقبة الداخلية.

مصلحة المكلفين بالشؤون القانونية والنازعات: وتقوم : بالإعلانات، الإحتياجات والدعاوى وغيرها من المهام **(الملحق رقم 1).**

[1]معلومات مقدمة من طرف البنك.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنك:

أولا/: الأهداف:

إن الإطار الإقتصادي الجديد يحتم على البنك أن يلعب دور أكثر ديناميكية من حاجة تمويل الإقتصاد وجمع الموارد، وبذلك وجب عليه جعل عمليات تدخلاته تتسم بأكثر فعالية، حيث يشهد البنك مرحلة تتسم بالضغوطات، كذا قيود المنافسة الناتجة عن وضعية الاقتصاد الحالية وأمام كل هذه الأوضاع وجب عليه إعادة النظر في أساليب وتقنيات التسيير التي يتبعها والعمل على ترقية نوعية الخدمات التي يقدمها من أجل إرضاء حاجات عملائه، ولقد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل البنوك الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات عديدة للوصول إلى استراتيجية تجعله مؤسسة بنكية كبيرة وهذا بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي وتتمثل في أفق التفريع المحتمل.[1]

- ✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- ✓ تحسين العلاقات مع العملاء؛
- ✓ الحصول على أكبر حصة في السوق؛
- ✓ تطويل الجهود قصد تحقيق نتائج أكبر في تحصيل القروض وفي جذب موارد إضافية.

ثانيا/: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه، وهو يعطي امتياز للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل وضمانات أخف،ومن وظائفه الأساسية نذكر:

- ✓ تمويل هياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع؛
- ✓ تمويل هياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف التقليدية والحرف الريفية.

وبصفة عامة يقوم البنك بوظيفتين أساسيتين هما(يأتمن ويؤتمن) وهو بدوره يأتمن الذين يحتاجون المال (منح الائتمان) لتسيير أعمالهم وبذلك يجنبهم الانتظار ويأمل أن تأتيهم الإيرادات المتوقعة.

[1]معلومات مقدمة من طرف البنك.

ووفقا للقوانين والقواعد التي يتعامل بها في المجال البنكي والمصرفي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR مكلف بما يلي:

- ✓ تنفيذ جميع العمليات البنكية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها؛
- ✓ تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة أو حدود؛
- ✓ تطوير شبكاته ومعاملاته النقدية؛
- ✓ التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة بطرق ملائمة.

المطلب الثالث: إجراءات منح القروض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

قبل منح القرض يقوم البنك بعدة إجراءات؛[1] كأن يتأكد من توفر الشروط والوثائق اللازمة ليباشر على إثرها إجراءات منح القرض وذلك كما يلي:

1-الشروط الواجب توفرها في المقترض

- السمعة الجيدة والأهلية: يجب أن يكون محل ثقة بدون سوابق عدلية وبالغ السن القانوني19سنة؛
- أن يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية الاقتصادية؛
- ألا يخل النشاط بالعادات والتقاليد الشائعة في المجتمع؛
- أن يكون النشاط فعالا ويقوم بخلق فرص عمل جديدة؛
- الدراسات المالية: أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية.

2- الوثائق اللازمة لمنح القروض:

إن البنك يشترط على طالب القرض تكوين ملف حسب نوعية القرض، لكن في غالب الأحيان يتكون الملف من الوثائق التالية:

- طلب خطي؛
- السجل التجاري وشهادة الإعفاء من الضرائب؛

[1]معلومات مقدمة من طرف البنك.

- شهادة تثبت الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات؛
- مجموعة الميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة وعقد الملكية أو الإيجار ووثيقة أسعار المعدات.

3_دارسة ملف القرض :

فإذا كان طالب القرض ملفه كاملا، فيجب على البنك دارسته في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وتتم الدراسة حول محورين تقنيين، اقتصادية ومالية ودارسة الضمانات المقدمة. يتم منح القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يلي:[1]

- ❖ اتصالات بين المقترض والبنك من أجل التفاوض؛
- ❖ تقديم المقترض للملف المذكور أعلاه.

القيام بالدارسة التحليلية وذلك باستعمال النسب المالية من طرف المصرف والتي تمثل أهم النسب التي يعتمد عليها البنك ليقوم بتحليل وضعية الزبون ماليا ويأخذ بياناتها من الميزانية المالية

- ❖ وتتمثل في: نسبة التمويل الذاتي، نسبة الأصول، نسبة التمويل الخاصة، نسبة السيولة الخاصة،نسبة القدرة على السداد، نسبة السيولة العامة، نسبة الخزينة الآتية؛
- ❖ الزيارة الميدانية وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف ويتم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية كضمان.
- ❖ عرض الملف على لجنة القرض لاتخاذ قرار القبول أو الرفض وهذا في آجال 3 أشهر من بداية تقديم الطلب.

✓ **حالة الرفض:** يرفض طلب لعدة أسباب:

1. السمعة السيئة؛
2. عدم صدق القوائم المالية وفي حالة إذا ما كانت الضمانات غير الكافية؛
3. نقص الشروط اللازمة والخاصة إما بمصلحة البنك أو الخاصة بالاقتصاد ككل.

وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يقوم بالطعن مرتين:

_مرة أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض؛

_مرة أخرى على مستوى المديرية العامة.

[1]معلومات مقدمة من طرف البنك.

- ✓ **حالة القبول:** في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك الخاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد، أو خطر معدل الفائدة، خطر عدم قابلية الضمانات للتحويل ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض، ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك مسطر لصالح المورد للخدمات (الفواتير التي استعملها المقترض) ويتم وضع جدول اهتلاك القرض للعميل. **(الملاحق رقم 2)**.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها

المطلب الأول: معالجة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتم معالجة القروض المصرفية المتعثرة في بنك بدر وكالة ورقلة من خلال سياسة تحصيل معينة على النحو التالي[1]،

1. المعالجة على مستوى الحساب الجاري:

تعتبر الحقوق التي على الزبائن غير مدفوعة لما لا يستطيع المكلف بتسيير هذه القروض على تحصيلها من خلال الحساب الجاري للزبون في مواعيد تحصيلها عند حلول آجال الدفع المتعاقد عليها، أو عند إعادة تسجيل الشيكات المخصومة في حساب الزبون والتي عادت من عمليات تحصيلها عبر القنوات العادية غير مدفوعة، وبالتالي يقوم مدير الوكالة بفتح حسابات خاصة لتسجيل حادث عدم الدفع بالنسبة للقروض القصيرة الأجل (الشيكات والسندات التجارية المخصومة وكذا السندات التي حصلت على تعهد البنك) تسمى غير مدفوعة عند الدفع، وتعود مسؤولية تسيير هذا الحساب إلى الوكالة وفقا للتنظيم المعمول به في هذا المجال.

وهذا بالعناية اللازمة لمثل هذه الحالات وخاصة من حيث إعلام عند فتح أي حساب من هذه الطبيعة إلى المديرية الجهوية والمديرية المركزية للقروض ومديرية متابعة الالتزامات وتحصيل الحقوق،وإعداد تقرير حول هذه الحسابات من حيث تحصيل ما تتضمنهم حقوق هذه المديريات من الممكن أن تعطي تعليمات خاصة إلى الوكالة لكي تحافظ على مصالح البنك في هذا المجال.

لا يمثل فتح هذا الحساب هو نهاية الإجراءات الواجب أن يتخذها البنك، بل يقوم بمطالبة الزبون عبر مختلف الوسائل برد ما عليه أو ما انجر عليه في الأول من ديون تجاه البنك وحتى لو لزم الأمر بوضع رزنامة لمواعيد جديدة لإطفاء هذا الحادث وهو ما يسمى بالتحصيل الودي. **(الملاحق رقم 3).**

2. المعالجة قبل المنازعات القضائية:

وهي المرحلة التي تكون مابين حلول آجال دفع قرض وتحويل الملف إلى مصلحة المنازعات القضائية والتي من الواجب أن تتكفل بها الوكالة والمديرية الجهوية بمساعدة الأعوان القضائيين(المحضر القضائي) وقد تكون من نتائجها الحالات الموالية:[2]

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك.
[2] معلومات مقدمة من طرف البنك.

-التحصيل لا رجعة فيه للتسديد؛

- التفاوض على رزنامة جديدة للتسديد مرفقة بمجموعة من السندات لأمر مع رسالة تتضمن التزام لا رجعة للتسديد؛

- العمل على تحقيق الضمانات؛

- اقتراح تحويل الحقوق إلى حساب الحقوق المتنازع عليها إذ أنه على المدين أن يسدد ما عليه من الديون خلال أجل أقصاه 60 يوم من تاريخ حلول آجال الدفع و إلا استعملت جميع الطرق القانونية لإسترجاع حقوق البنك وفسخ العلاقة مع الزبون.

- الأعذار و الزيارة: عند ملاحظة على مستوى الوكالة أي حادث عدم دفع من طرف زبون عند حلول آجال الدفع على الوكالة إخبار المديرية الجهوية و المديرية المركزية المختصة بتحصيل الحقوق. وخلال يومين على الوكالة أن تبعث إنذار تدعوه فيه إلى دفع ماعليه من مستحقات تجاه البنك**(الملحق رقم 4)**.

وعند البدء باتخاذ الإجراءات التفاوضية وغيرها، ومنها الزيارة التي من الواجب أن تقوم بها الوكالة بعين المكان الذي يعمل فيه المدين وإعداد محضر معاينة، وإذا ما طلب الزبون مهلة أخرى أو وضع رزنامة أخرى لدفع ماعليه من الديون، وهذا بعد تقديم طلب جديد إلى المديرية المركزية عبر مديريته الجهوية، أي تخلص الزبون من ديونه إتجاه البنك.

وفي حالة الموافقة على هذا الطلب يعاد النظر كليا في كل الضمانات المقدمة من طرف الزبون مع إمكانية إضافة ضمانات أخرى.

أما في حالة ما لم يقم الزبون بدفع ماعليه من الديون في آجال دفعها، أولم يرد على رسالة البنك التي تدعوه إلى معالجة حالة عدم الدفع خلال أجل30يوم، فإن البنك يقوم بإجراءات أشد قوة على مستوى المديرية الجهوية.

بالموازاة مع ذلك على المديرية الجهوية إذا ما تجاوزت الحقوق المطلوبة من المدين مبلغ 500.000دج التدخل لتدعيم الإجراءات الأولية التي تقوم بها الوكالة في تحصيلها، وهذا بإرسال إعذار تحت إمضائها للزبون المتعثر ومنحه أجل آخر أقصاه 15 يوم، وإلا اضطررت إلى اتخاذ الإجراءات أكثر حزما باتجاهه.

كما أنها من الواجب أن تقوم بإجراء زيارة للمدين فيم كان عمله، وتحرر ملخص المحادثات التي تبعث به إلى المديرية المركزية.

أما على مستوى المديرية المركزية لتحصيل الحقوق فإن هذه الأخيرة تتدخل في مجمل ملفات الحقوق الغير مدفوعة سواء كانت هذه الحقوق تابعة لقروض بنكية أوفي حسابات جارية تمنحها بتراخيص أو بغير تراخيص.

3- المعالجة التنفيذية: حيث يباشر البنك مجموعة إجراءات فعلية من خلال إرسال رسائل واعذارات، ثم تطبيق عملية الحجز وقد تنتهي هذه المرحلة بتحصيل البنك لحقوقه؛ وذلك كما يلي:

أ- إرسال رسالة حجز المدين ما لدى الغير:

عندما لا يستجيب الزبون إلى رسالة الأعذار، تقوم الوكالة بإرسال حجز للمدين ما لدى الغير ومع تبيان الرقم الإستدلالي و العنوان برسالة مؤكد عليها مع تبيان الإسم بدقة. وهذه الرسالة يجب أن تبعث إلى جميع المديريات المركزية للمنازعات القضائية، ولجميع البنوك العاملة في الجزائر، وإذا لم تتوصل الوكالة إلى إجابة على الرسالة الأولى،عليها التأكيد في أجل 60 يوما على هذه العملية التحصيلية.

وإذا لم يجدي هذا الإجراء نفعا، وكانت المبالغ المالية المجمدة تغطي الديون التي على الزبون فإن الوكالة تقوم بإبلاغ المديرية المركزية للمنازعات القضائية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتحرير العريضة اللازمة، لتحرير هذه المبالغ من التجميد.

وإذا لم يجد هذا الإجراء نفعا وكان الحساب ذو رصيد أقل من المبلغ المطالب به، فإن الوكالة تقوم بمتابعة ومراقبة تغير الرصيد إلى مستوى المبالغ المطالب بها، وهذا بإرسال مثل هذه الرسائل في مراحل متتابعة إلى البنوك الزميلة .

ب- إرسال تبليغ إنذار في إطار التسوية الودية عن طريق المحضر القضائي :

في حالة فشل أو لرسالة حجز للمدين ما لدى الغير،ولم تأتي بنتائج إيجابية وفشل المفاوضات الودية (رسالة أعذار والزيارة الميدانية، فإن الوكالة تقوم بالاتصال بالمحضر القضائي لتكليفه بإرسال تبليغ إنذار في إطار تسوية ودية لكي يتخلى المدين على ما عليه من ديون اتجاه البنك بين يدي المحضر القضائي.[1]

ت- تحقيق الضمانات:

إن هذه المرحلة من مراحل تحصيل الحقوق يلجأ إليها البنك في حالة فشل رسائل الأعذار وحجز للمدين ما لدى الغير و المساعي الودية، وهي التي يسمح بها رئيس المحكمة المختصة إقليميا،الملتمس منه عن طريق عريضة تقدمها الوكالة.

[1]معلومات مقدمة من طرف البنك.

وهذه العريضة من الواجب أن تقدم بعد 15 يوما من إرسال رسالة التبليغ في إطار تسوية ودية بقيت بدون نتائج تذكر.

ث- الحجز التحفظي على العقارات:

وهي الطريقة التي من خلالها يمكن وضع تحت يدي العدالة الأموال العقارية للمدين، وذلك لمنع هذا الأخير من التصرف فيها من بيع،أن تفقد من قيمتها، وهذا الإجراء من الممكن القيام به على الرغم من أن الحقوق لم يتم حلول أجال دفعها.

ج- وضع رزنامة دفع حقوق البنك من حساب حقوق المتنازع عليها على وشك التسوية:

يتم وضع هذه الرزنامة لرد الحقوق من طرف الزبون، بعد أن يقدم طلبا كتابيا لإعادة جدولة أجال الدفع، التي قد تكون شهرية، فصلية، سداسية. وفي حالة الموافقة على طلب الزبون فانه على الوكالة أن تقوم بتحقيق هذه الآجال الدفع الجديدة، بإمضائه على سلسلة من السندات الأمر التي تمثل الآجال الجديدة مع رسالة التخلص لأجل من الديون**(الملاحق رقم 5)**.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة التطبيقية

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها تم إستخدام مجموعة من الأدوات من أجل جمع البيانات وحساب المتغيرات لتتم معالجتها باستخدام برنامجي Excel و SPSSv26.

الفرع الأول: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة

1- تطور نسب القروض المتعثرة خلال 2013– 2022:

نظرا لعدم توفر قيمة القروض المتعثرة على مستوى البنك محل الدراسة تم حساب نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض الممنوحة خلال سنوات الدراسة، وهي موضحة من خلال الجدول التالي:**(الملاحق رقم 6)**.

الجدول رقم (01): نسبة مخصصات خسائر القروض لسنوات الدراسة (2013– 2022):

السنوات	نسبة القروض المتعثرة
2013	1,50%
2014	1,90%
2015	1,7%
2016	2,15%
2017	2,72%
2018	2%
2019	3,32%
2020	5,93%
2021	5,73%
2022	5,23%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعلومات المقدمة من طرفBADR

ويمكن تمثيل الجدول رقم **(01) في الشكل التالي:**

الشكل رقم(1.1): نسبة مخصصات خسائر القروض لبنك للفترة (2013– 2022):

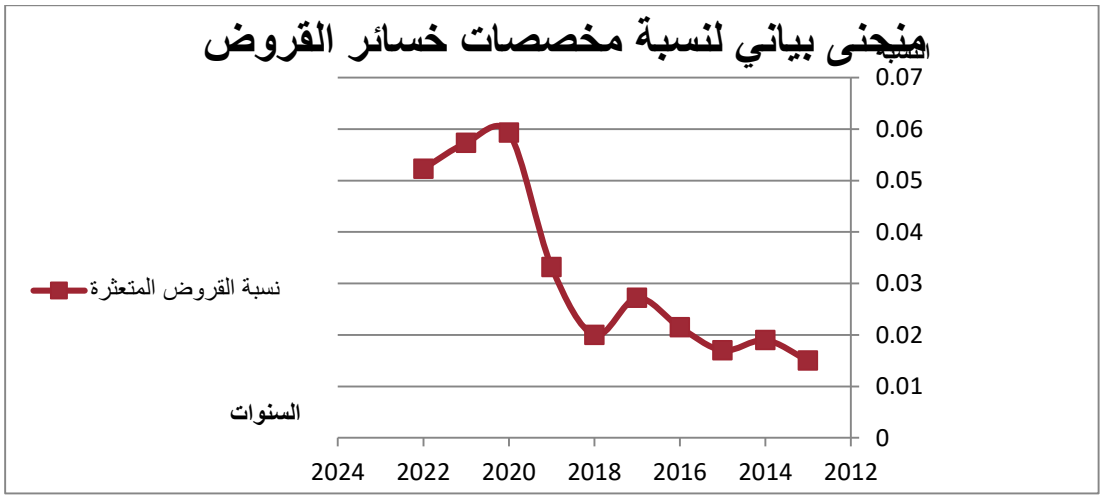

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعلومات المقدمة من طرف البنك

من خلال الجدول (01) أعلاه والشكل (04) نلاحظ أن نسبة مخصصات خسائر القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2018 في تزايد مستمر ولكن بنسبة ضئيلة لتحقق بعدها في سنة 2021و2022ارتفاع كأعلى نسبة من التعثر خلال سنوات الدراسة وهو ما يمكن أن يكون بسبب تداعيات الحجر الصحي خلال أزمة الكوفيد 19 أين تعطلت عديد المشاريع الاقتصادية وفشل البعض منها.

2- تطور مؤشرات الأداء المالي للبنك محل الدراسة خلال الفترة (2013- 2022)

ومن خلال الجدول التالي الذي يبين العلاقات المعمول بها والتي يتم بها قياس المؤشرات المالية الثلاث (مؤشر السيولة، مؤشر العائد على حقوق الملكية، مؤشر كفاءة رأس المال) وفق ما يتناسب مع الدراسة:

الجدول رقم(02): يوضح مؤشرات قياس الأداء المالي للبنك محل الدراسة

المؤشر	رمز المؤشر	العلاقة الرياضية
مؤشر العائد على حقوق الملكية	ROE	**صافي الدخل / حقوق الملكية**
مؤشر السيولة	LQ	**النقديات / إجمالي الأصول**
مؤشر كفاءة رأس المال	CA	**حقوق الملكية / إجمالي الأصول**

المصدر: من إعداد الطالبتين

وإعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف البنك سيتم حساب المؤشرات المالية المتعلقة بالأداء المالي خلال فترة الدراسة الممتدة من (2013- 2022).

حيث يوضح الجدول التالي نسبة المؤشرات المالية خلال السنوات (2013- 2022) للبنك محل الدراسة.

الجدول رقم(03): نسب المؤشرات المالية خلال سنوات الدراسة:

السنوات	مؤشر السيولة	مؤشر العائد على حقوق الملكية	مؤشر كفاءة رأسمال
2013	15,88%	20,42%	6,28%
2014	16%	19,84%	6,05%
2015	16%	19,27%	5,84%
2016	16,38	18,71%	5,63%
2017	17%	18,17%	5,43%
2018	16,71%	17,63%	5,23%
2019	14,45%	7,05%	4,35%
2020	13%	6,16%	3,80%
2021	12%	6,04%	3%
2022	12,90%	5,23%	3,08%

المصدر:من إعداد الطالبتين استنادا من المعلومات المقدمة من طرف BADR وكالة ورقلة

ويمكن تمثيل الجدول (04) على شكل منحنيات التالي:

الشكل رقم(1.4): نسبة مؤشر السيولة خلال السنوات 2013-2022:

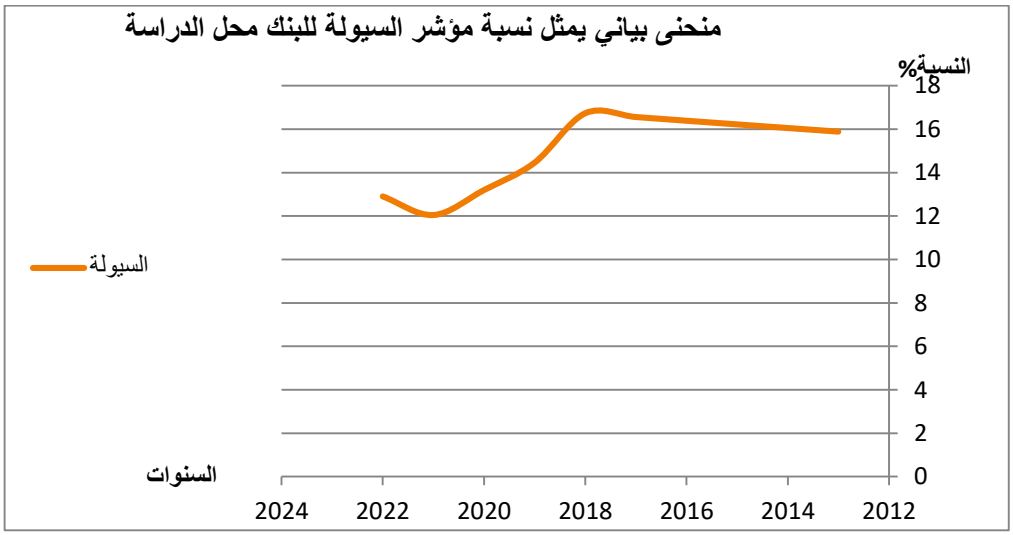

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الدراسة

يتضح من خلال الجدول(03)ومنحنى أعلاه أن مؤشر السيولة متذبذب من سنة الى أخرى، حيث سجلت سنة 2017 كأعلى نسبة بمعدل 17% وهذا راجع إلى الزيادة في الأصول السائلة أي يدل على أن البنك قادر على تحويل أصوله إلى نقديات، بينما قد لاحظنا إنخفاض هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (2.4): نسبة مؤشر العائد على حقوق الملكية خلال السنوات 2013-2022:

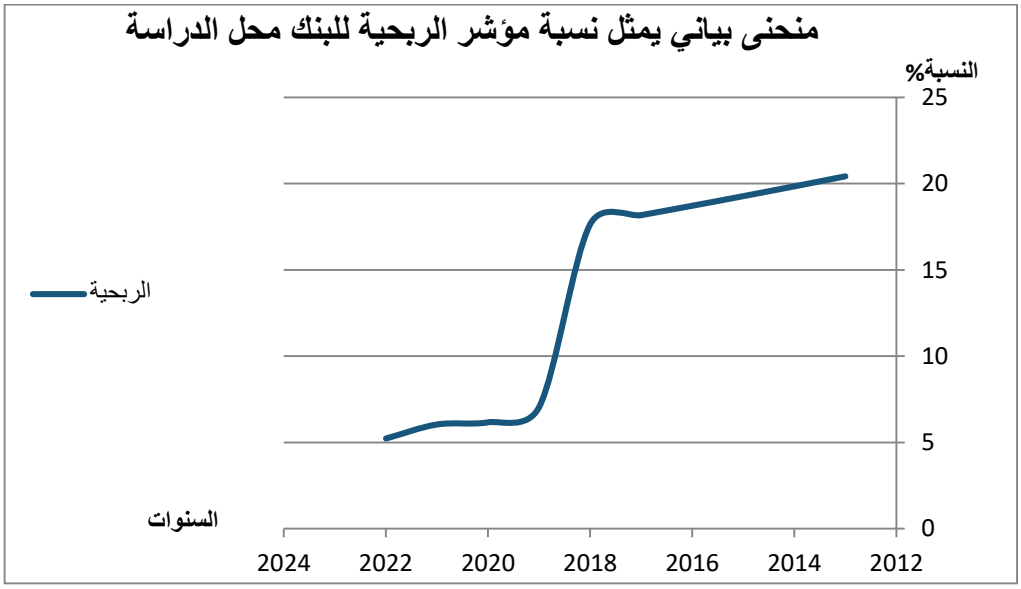

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الدراسة

من خلال الشكل (06) وجدول مؤشرات الأداء المالي أعلاه يتضح أن مؤشر العائد على حقوق الملكية في انخفاض مستمر بحيث حقق أدنى قيمة في سنة 2022 وأعلى قيمة له كانت في سنة 2013 بنسبة 20% وهذا راجع إلى ارتفاع في صافي الدخل مع ثبات حقوق الملكية.

الشكل رقم(3.4): نسبة مؤشر كفاءة رأس المال خلال السنوات 2013-2022:

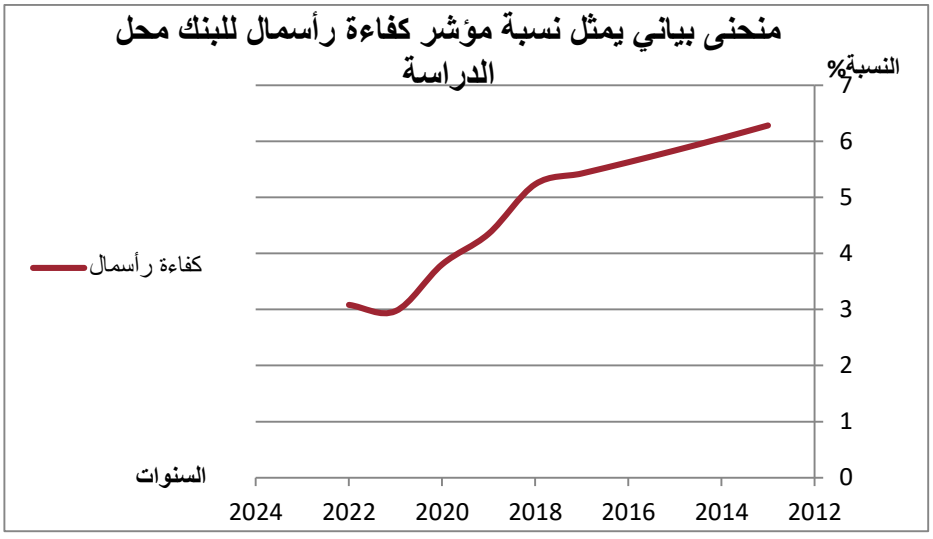

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الدراسة

يتضح من خلال الجدول (03) والشكل(07) أن مؤشر كفاءة رأس المال في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة بحيث سجلت أقل قيمة سنة 2021 بسبب تراجع في حقوق الملكية و هذا يدل على عدم كفاءة البنك في تحقيق أهدافه المالية وهو ما قد يكون بسبب خصوصية سنة 2021 وما نتج عنه من تراكمات في السنتين السابقتين لها من تراجع للنشاط الاقتصادي .

3- الدراسة الاحصائية لمتغيرات الدراسة

من خلال ما يلي وباستخدام البرنامج الاحصائي spss في نسخته 26 تم حساب أهم المعاملات الاحصائية من متوسط، انحراف معياري وغيرها من المعاملات التي تتناسب والعينات الصغيرة، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04):يوضح المعاملات الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

	أصغر قيمة	أكبر قيمة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
القروض المتعثرة	5,93	1,50	3,2180	1,334
مؤشر السيولة	17,00	12,00	15,0320	1,334
مؤشر العائد على حقوق الملكية	20,42	5,23	13,8520	1,334
مؤشر كفاءة رأس المال	6,28	3,00	4,8690	1,334

المصدر:من إعداد الطالبتين إنطلاقا من مخرجات برنامج SPSS.

ويمكن قراءة الجدول أعلاه كما يلي:

- بلغت نسبة القروض المتعثرة كمتوسط حسابي 3,21% ، ومعدل انحراف المعياري 1,33% وتراوحت قيمها بين 1,50% كأدنى قيمة و 5,93% كأعلى قيمة.
- أن معدل المتوسط الحسابي لمؤشر السيولة في كل فترة هو 15,03%حيث بلغت نسبة الانحراف المعياري لهذا المؤشر 1,33%، أما قيمته فتراوحت بين [12% و 17%].
- نسبة المتوسط الحسابي لمؤشر العائد على حقوق الملكية 13,85% كما بلغ معدل الإنحراف المعياري 1,33% ، أما قيمته فتراوحت بين [5,23% و 20,42%].
- أما بالنسبة لمؤشر كفاءة رأس المال فكان معدل المتوسط الحسابي 4,86% ، ومعدل الانحراف المعياري نسبة 1,33% وتراوحت قيمته بين 3% كأدنى قيمة و 6,28% كأعلى قيمة.

الفرع الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها

إن عملية تحليل النتائج ومناقشتها تتطلب استخدام أدوات وطرق قياسية مختلفة لتسهيل حل إشكالية الدراسة، حيث سنقوم بتحليل هذه النتائج تحليلا علميا يساعد على إعطاء توصيات وحلول تساهم في رفع فعالية وأداء البنوك.

1- تحليل معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

يمكن دراسة الارتباط لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات، إضافة إلى الدلالة الإحصائية لهذا المعامل، ويبين الجدول التالي النتائج المستخلصة وفقا لمخرجات برنامج SPSSv26.

الجدول (05):معاملات الإرتباط بين متغيرات الدراسة.

		القروض المتعثرة (X)	مؤشر السيولة(Y1)	مؤشر العائد على حقوق الملكية (Y2)	مؤشر كفاءة رأس المال(Y3)
القروض المتعثرة	معامل الإرتباط Pearson	1	-,919**	-,925**	-,946**
			,000	,000	,000
مؤشر السيولة	معامل الإرتباط Pearson	-,919**	1	,914**	,905**
	الدلالة الإحصائية	,000		,000	,000
مؤشر العائد على حقوق الملكية	معامل الإرتباط Pearson	-,925**	,914**	1	,959**
	الدلالة الإحصائية	,000	,000		,000
مؤشر كفاءة رأس المال	معامل الإرتباط Pearson	-,946**	,905**	,959**	1
	الدلالة الإحصائية	,000	,000	,000	

المصدر:من إعداد الطالبتين إنطلاقا من الملحق رقم 7.

من أجل دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة تتم الإستعانة بجدول معاملات الإرتباط والذي يظهر لنا مدى إرتباط بين القروض المتعثرة والمؤشرات المالية الثلاث، حيث تشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات في حين تشير الإشارة السالبة وجود علاقة عكسية، أما قيمة معامل الإرتباط فتدل على مدى قوة الارتباط بين المتغيرين.

تبين القيم الاحتمالية لمعاملات الإرتباط (Sig) لاختبار الدلالة الإحصائية لهذه المعاملات، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5% يكون معامل الارتباط لا يختلف عن الصفر ، أما إذا كانت القيمة أقل من 5% يدل على وجود دلالة إحصائية لمعامل الارتباط بين المتغيرات.

ومن خلال إشارة قيم معاملات الإرتباط يتبين لدينا ارتباط بين مؤشر السيولة والقروض المتعثرة بقيمة 0,919- وعليه توجد علاقة عكسية بين المتغيرين أي عندما تزيد القروض المتعثرة بنسبة 1%ينخفض مؤشر السيولة بنسبة91,9% وهو دال معنويا عند درجة معنوية 5%.

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين لنا وجود إرتباط بين مؤشر العائد على حقوق الملكية والقروض المتعثرة بقيمة 0,925- وعليه توجد علاقة عكسية بين المتغيرين بحيث تزيد القروض المتعثرة بنسبة 1%ينخفض مؤشر العائد على حقوق الملكية بنسبة92,5% وهو دال إحصائيا عند درجة معنوية 5%.

من خلال الجدول معاملات الارتباط وجود إرتباط بين مؤشر كفاءة رأس المال والقروض المتعثرة بقيمة 0,949- وعليه توجد علاقة عكسية بين متغيرين بحيث تزيد القروض المتعثرة بنسبة 1%ينخفض مؤشر العائد على حقوق الملكية بنسبة 94,9% وهو دال إحصائيا عند درجة معنوية 5%.

2- تقدير نماذج الانحدار البسيط

بعد ما بينت دراسة معاملات الارتباط وجود علاصة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات يمكن دراسة القوة التأثيرية للمتغير المستقل على المتغير التابع؛ وذلك بتقدير ثلاث نماذج للانحدار البسيط لتأثير القروض المتعثرة على مؤشرات الأداء المدروسة سابقا؛ وتظهر معادلته بالشكل التالي:

$$Y_i = C + \beta X_i + £$$

2-1: تقدير نموذج أثر القروض المتعثرة على مؤشر السيولة

من أجل دراسة العلاقة التأثيرية بين كل من القروض المتعثرة ونسبة السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تم تقدير نموذج الإنحدار البسيط؛ والذي تظهر نتائجه بالجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج تقدير نموذج مؤشر السيولة

	B	T	Sig
C	16,627	8,145	0,0000
taux de liquidité	-,892	-6,611	0,0000
Prob(F-statistic)=0.000 **R-deux =0,856** **R-deux ajusté=0, 838**			

المصدر:من إعداد الطالبتين من مخرجات برنامج SPSS.

وقد أظهرت نتائج تقدير النموذج وجود علاقة إرتباط قوية بين كل من مؤشر السيولة و معدل القروض المتعثرة، وكما بلغ معدل التحديدR–deux ajusté بنسبة 83,8% و الذي يشير إلى قدرة معدل القروض المتعثرة على التنبؤ بمؤشر السيولة.

- كما تشير إحتمالية فيشر الإحصائية إلى الدلالة الكلية للنموذج وبما أنها 0,00<5%فنرفض H_0ونقبلH_1 الذي يبين وجود معنوية كلية للنموذج أي القروض المتعثرة لها قدرة على التنبؤ بمؤشر السيولة.

- أما عن اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرين فيمكن دراسة معاملات الانحدار حيث نلاحظ أن لمؤشر السيولة بلغ 0,00 وهو أقل من 5% أي يعتبر دال إحصائيا، كما يبين العلاقة السلبية بين المتغيرين، ومنه يمكن كتابة معادلة النموذج كما يلي:

liqui= 16,62-0,89 cimp+0,13

2-2: تقدير نموذج أثر القروض المتعثرة على العائد على حقوق الملكية

من أجل دراسة العلاقة التأثيرية بين كل من القروض المتعثرة ونسبة العائد على حقوق الملكية كمؤشر يعبر عن الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تم تقدير نموذج الإنحدار البسيط؛ والذي تظهر نتائجه بالجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج تقدير لمؤشر العائد على حقوق الملكية

	B	T	Sig
C	6,56	12,288	0,00000
ROE	-,241	6,890	0,0000
Prob(F-statistic)=0.000 R-deux =0, 895 R-deux ajusté=0, 882			

المصدر: من إعداد الطالبتين من مخرجات برنامج SPSS.

من أجل دراسة العلاقة التأثيرية بين كل من القروض المتعثرة ونسبة العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تم تقدير نموذج الإنحدار البسيط، والذي يمكن صياغة معادلته كما يلي:

$$Y2=\beta+\beta X\ 2+£$$

تظهر نتائج تقدير النموذج وجود علاقة إرتباط قوية بين كل من مؤشر العائد على حقوق الملكية ومعدل القروض المتعثرة، وكما بلغ معدل التحديد R-deux ajusté بنسبة 88,2% والذي يشير إلى قدرة معدل القروض المتعثرة على التنبؤ بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

كما تشير احتمالية فيشر الإحصائية إلى الدلالة الكلية للنموذج وبما أنها 0,00<5% فنرفض H_0ونقبل H_1 الذي يبين وجود معنوية كلية للنموذج أي القروض المتعثرة لها قدرة على التنبؤ بمؤشر العائد على حقوق الملكية.

أما عن اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرين فيمكن دراسة معاملات الإنحدار حيث نلاحظ أن لمؤشر العائد على حقوق الملكية بلغ 0,00 وهو أقل من 5% أي يعتبر دال إحصائيا، كما يبين العلاقة السلبية بين المتغيرين، ومنه يمكن كتابة معادلة النموذج كما يلي:

ROE= 6,56-0,24Cimp+0,03

2-2: تقدير نموذج أثر القروض المتعثرة على العائد على حقوق الملكية

لدراسة العلاقة التأثيرية بين كل من القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال كمؤشر يعبر عن ملاءة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تم تقدير نموذج الإنحدار البسيط؛ والذي تظهر نتائجه بالجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج تقدير لمؤشر رأس المال

	B	T	sig
C	9,81	11,973	0,0000
efficacité du capital	-1,355	-8,272	0,0000
Prob(F-statistic)=0.000 R-deux =0,895 R-deux ajusté=,882			

المصدر: من إعداد الطالبتين من مخرجات برنامج SPSS.

تظهر نتائج تقدير النموذج وجود علاقة إرتباط قوية بين كل من مؤشر كفاءة رأس المال ومعدل القروض المتعثرة، وكما بلغ معدل التحديد R-deux ajusté بنسبة 88,2% وهو يبين مدى علاقة القروض المتعثرة بمؤشر كفاءة رأس المال أي العلاقة قوية.

كما تشير إحتمالية فيشر الإحصائية إلى معنوية النموذج وبما أنها0,00<5% فنرفض H_0ونقبلH_1الذي يبين وجود معنوية كلية للنموذج أي القروض المتعثرة لها قدرة على التنبؤ بمؤشر كفاءة رأس المال.

أما عن اتجاه وقوة العلاقة بين المتغير المستقل (القروض المتعثرة)والمتغير التابع (كفاءة رأس المال)فيمكن دراسة معاملات الانحدار حيث نلاحظ أن لمؤشر كفاءة رأس المال بلغ 0,00 وهو أقل من 5% أي يعتبر دال إحصائيا، كما يبين العلاقة السلبية بين المتغيرين، ومنه يمكن كتابة معادلة النموذج كما يلي:

efc= 9,81-1,35cimp+0,16

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى التعرف على بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة بالإضافة الى الإجراءات المتبعة من طرفه لمعالجة تعثر القروض ومن خلال القوائم المالية و مخرجات SPSS v26 توصلنا الى أن القروض المتعثرة تؤثر سلبا على الأداء المالي للبنك وهذا من خلال دراسة المؤشرات المالية الثلاثة (مؤشر السيولة، مؤشر العائد على حقوق الملكية، مؤشر كفاءة رأس المال)، بحيث كلما زاد حجم القروض المتعثرة كلما تجمدت السيولة و رأس المال البنك مما يعرضه الى خسائر كبيرة و يؤدي هذا التعثر الى تقليل من معدل دوران الأموال في البنك مما ينجر عليه الوقوع في أزمات إقتصادية.

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية بحث تعتبر القروض المتعثرة مشكلة تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك وتؤدي بالبنك إلى خسائر تفوق عائد الفرصة البديلة للاستثمار مما تسبب في تقليل من معدل دوران الأموال في البنك.

فعلى هذا الأساس حاولنا من خلال الدراسة النظرية إلى التطرق لمفهوم القروض المتعثرة وأهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثرها وما ينتج عنها من آثار والى أهم مؤشرات الأداء المالي المالي لقياس مدى تأثير والقروض المتعثرة على الأداء المالي وهذا ما تم تسليط الضوء عليه في الدراسة الميدانية، بحيث تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة –ورقلة– كعينة للإجابة عن الإشكالية المطروحة.

وكحوصلة لما جاء في مضمون هذه الدراسة، توصلنا الى مجموعة من النتائج وذلك من خلال النقاط التالية:

نتائج إختبار الفرضيات:

1_أوضحت الدراسة وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين القروض المتعثرة ومؤشر السيولة وبالتالي إثبات الفرضية الأولى التي تقول أن القروض المتعثرة تؤثر سلبا على سيولة البنك .

2__أوضحت الدراسة وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين القروض المتعثرة ومؤشر العائد على حقوق الملكية وبالتالي إثبات الفرضية الثانية التي تقول أن القروض المتعثرة تؤثر سلبا على عائد على حقوق الملكية البنك.

3_أوضحت الدراسة وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين القروض المتعثرة ومؤشر كفاءة رأس المال وبالتالي إثبات الفرضية الثالثة التي تقول أن القروض المتعثرة تؤثر سلبا على كفاءة رأس مال البنك.

4– بالرغم من أن البنك يقوم بمجموعة من الإجراءات لتحصيل ديونه إلا أن نسب القروض المتعثرة شهدت ارتفاعا مستمرا خلال سنوات الدراسة مما يبين عدم نجاعتها خاصة وأنها إجراءات معيارية وبالتالي ننفي الفرضية الرابعة والتي تدلي بفعالية الإجراءات المتخذة في البنك محل الدراسة في التخفيف من أثار القروض المتعثرة.

نتائج الدراسة :

- القروض المتعثرة هي ظاهرة عادية تصادفها البنوك في عملياتها، تكون نتيجة لأسباب مختلفة غالبا ما تكون خارجة عن نطاقا لبنك المانح للإئتمان، لكن زيادة نسبة هذا النوع من القروض عن حد معين يجعل البنك في مواجهة خطر التعثر.
- من خلال الدراسة الميدانية أظهرت إعتماد البنوك الجزائرية بالدرجة الأولى على الضمانات المقدمة من طرف المقترض ، وهذا يعني أن البنوك تجعل من الضمانات نظام حماية أولي ولا تضع ثقتها في العميل.
- يحاول البنك قدر المستطاع تجنب المتابعة القانونية لأن ذلك يؤدي إلى فقدان العملاء الدائمين لديه ويمس بسمعة البنك.
- من خلال دراسة تطور نسب القروض المتعثرة للبنك يتبين أن أقصى نسبة بلغتها كانت سنة 2021 وهو ما يثبت تأثير الأزمات الصحية على نشاط الوحدات الاقتصادية,
- بالنسبة لمؤشر السيولة : نلاحظ أن القروض المتعثرة تؤثر سلبا في السيولة بمقدار 91,9%، مما يمكن أن يؤدي إلى عسر مالي وعجز في الخزينة بسبب تراجع قيمة النقديات جراء التعثر المستمر للقروض.
- بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية: فنلاحظ من خلال النتائج أن القروض المتعثرة تؤثر في العائد على حقوق الملكية بمقدار 92,5% مما ينعكس على القدرة الربحية للبنك وبالتالي محدودية البنك في توسيع نطاق نشاطه.
- بالنسبة لمؤشر كفاءة رأس المال: ومن خلال النتائج المتوصل اليها نلاحظ أن القروض المتعثرة تؤثر سلبا على كفاءة رأس المال ب 94,6% وهو ما يمكن أن يؤثر على ملاءة البنك في قدرته على منح قروض أخرى.
- ومن خلال النتائج الثلاثة السابقة نستنتج الأثر السلبي القوي لتعثر القروض على الأداء المالي للبنوك التجارية سواء على سيولتها أو ربحيتها أو كفاءة رأسمالها.
- لا تتمتع البنوك الجزائرية بإجراءات فعالة وصارمة للحد من تعثر قروضها الممنوحة إذ يجب أن تتمتع هذه الإجراءات بالمرونة ولا تكون ثابتة وذلك باختلاف العميل و قيمة القرض.

توصيات الدراسة :

1. نوصي البنوك على انتهاج سياسات إئتمانية سليمة عند منح القروض ويتحقق ذلك بالدراسة الدقيقة والوافية لملف القرض في البداية والمتابعة المستمرة للمشروع الممول قبل دخول القرض في مرحلة التعثر .
2. نوصي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمراعاة حجم القروض المتعثرة لأنه يؤثر سلبا على سيولة وعائد على حقوق الملكية البنك.
3. أفضل طريقة لمعالجة القروض المتعثرة هي الوقاية منها ، ويتحقق ذلك بوضع خطة معقولة لتحصيل القروض من الزبائن واتخاذ قرارات رشيدة لا تحول القرض المضمون إلى قرض متعثر.
4. ضرورة الاهتمام ببرامج التدريب كما ونوعا لزيادة مستوى تأهيل العاملين بالبنك وتوفير برامج وأنظمة متطورة.

آفاق الدراسة:

- دراسة أثر القروض المتعثرة على مجموعة من البنوك بإستخدام نماذج البانل.
- إجراء دراسة بمتغيرات أخرى تمثل الأداء المالي غير المؤشرات المدروسة.
- دراسة تحليلية للقروض المتعثرة و أساليب إدراتها في البنوك الجزائرية.

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. أحمد غنيم ،**"الديون المتعثرة والإئتمان الهارب"** ،قراءة في واقع ووقائع الأزمة، القاهرة 2001 .
2. سليمان ناصر،**التسيير البنكي** ، دار المعتز للنشر ، عمان ، 2019 .
3. عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة ،**ادارة الائتمان** ، دار وائل للنشر ،عمان،1999.
4. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة و عملياتها و ادارتها**، لدار الجامعية للطباعة والنشر مصر،2000.

ب- البحوث الجامعية:

1. احمد يوسف ربعي: **القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض في فلسطين – أسبابها وسبل معالجتها –**، ماجستير في ادارة الأعمال، فلسطين، لسنة 2019.
2. الاء زياد ابداح- آثر ادارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية دراسة ماجستير في المحاسبة، الأردن، لسنة 2020.
3. روميسة باهي،**القروض المتعثرة وأثرها على الاداء المالي للبنوك التجارية . دراسة حالة بنك LBADR**، مذكرة ماستر، مالية وبنوك، جامعة ام البواقي، 2015.
4. شهرزاد نجعوم،**ادارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية . دراسة حالة LBADR**، مذكرة ماستر، ام البواقي، 2014.
5. فاطمة بن شنة،**ادارة مخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة**، مذكرة ماجستير، في مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2008.
6. فاطمةالزهرة سطوف، **القروض المتعثرة وتأثيرهاعلى الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية**، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.
7. منى هواري، اينال سارة،**القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية . دراسة حالة BNA وكالة 533 تلمسان**، شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2022.
8. نسرين بن دلالي،**أثر استخدام انظمة المعلومات في تحسين اداء البنوك دراسة عينة من البنوك التجارية بولاية** ورقلة، مذكرة ماستر، مالية وبنوك، 2015.
9. نسرين عبيدلي، ليندة يعقوب،**القروض المتعثرة و اثارها على اداء البنوك التجارية . دراسة ميدانية**، مذكرة ماستر، مالية وبنوك،جامعة 2020 .
10. نرمين محمد غسان الحموي، تحت عنوان: **نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف** السورية الخاصة،ماجيستير في الأسواق المالية، جامعة دمشق سنة 2016.

11. هبال عادل،**اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر2012،3.

12. وسام اسيد،**دور الاندماج البنكي في تحسين اداء البنوك التجارية**، رسالة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019.

ت- المجلات:

1. عبد القادر بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد،**تحليل عوامل المؤثرة على الاداء المالي في البنوك التجارية، مجلة الباحث** جامعة ورقلة، 2016.
2. محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، **تقييم أداء البنوك باستخدام نموذجCAMELS حالة البنك الوطني الجزائري**، جملة إضافات اقتصادية،العدد:2، جامعة غرداية ، الجزائر ، سبتمبر 2017 .
3. نضال العربيد تحت عنوان:**دراسة تحليلية للقروض المتعثرة قي المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية مجلد الثالث و العشرين العدد الثاني، لسنة 2007.
4. يوسف خروبي، فؤاد صديقي، **القرض المتعثر وأثره على أداء البنوك التجاري – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري**– ، مجلة الاقتصاد الجديد،العدد:3، 2021.

ث- المواقع الإلكترونية:

– براق محمد، بن عمر خالد، **القروض البنكية المتعثرة** :الاسباب و الحلول.**manifest.uni-ouargla.dz**

https://badrbanque.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9

ثانيا :المراجعباللغةالأجنبية:

1. Joel Bessis ,**Risk Management In Banking** , 2 nd edition, John Wiley & Sons Ltd, England, 2002.

الملاحق

الملحق رقم 1: الهيكل التنظيمي لوكالة ورقلة

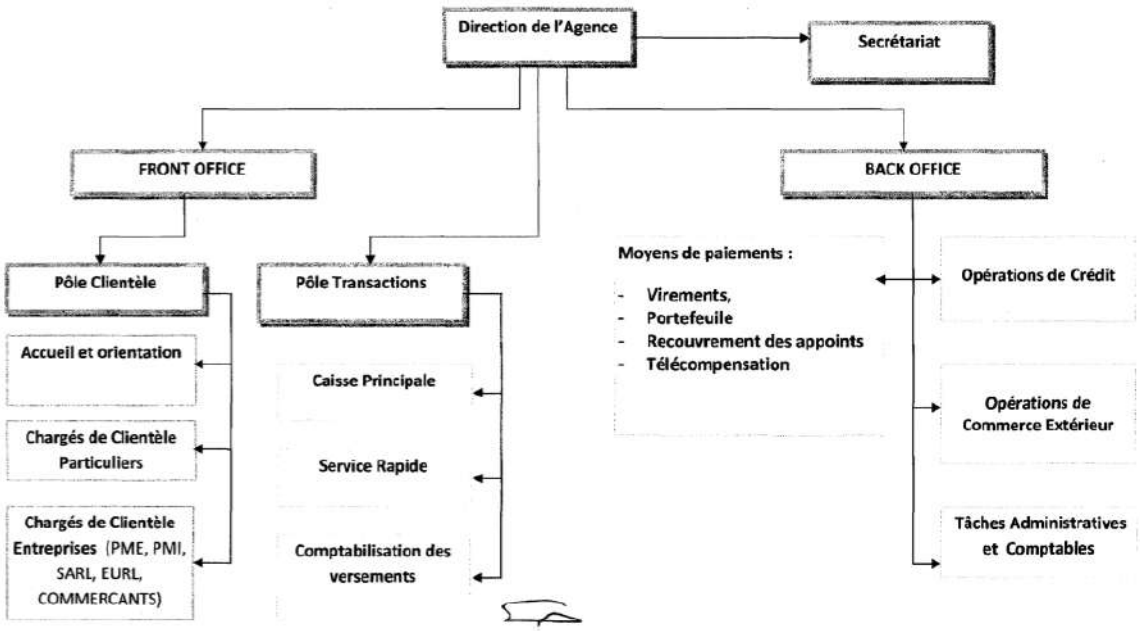

A) DOCUMENTS ADMINISTRATIFS ET JURIDIQUES :

- Demande de crédit signée par une personne habilitée ;
- Copie dûment légalisée des statuts (pour les personnes morales) ;
- P.V délibération désignant et autorisant le gestionnaire à contracter des emprunts ;
- Copie dûment légalisée du registre de commerce ou toute autres documents justifiant l'autorisation d'exercice de l'activité projetée ou exercée (agrément, autorisation d'exploitations, carte fellah, carte d'artisan...etc) ;
- Copie dûment légalisée du BOAL (Bulletin Officiel des Annonces Légales) ;
- Copie dûment légalisée de l'acte de propriété, de concession ou de bail des locaux professionnels.

B) DOCUMENTS COMPTABLES ET FISCAUX :

- Bilan et T.C.R. des trois (03) derniers exercices ;
- Rapport du commissaire aux comptes pour les entreprises concernées ;
- Bilans et T.C.R. prévisionnels ;
- Plan de financement et/ou de trésorerie ;
- Situations fiscales et parafiscales récentes ou échéanciers éventuels.

C) DOCUMENTS ECONOMIQUES ET FINANCIERS :

- Étude technico-économique (en particulier pour les demandes d'investissement);
- Facture pro forma, devis, contrats des équipements à acquérir;
- Plan des charges, carnet de commandes, contrats, conventions, ...etc.

D) DIVERS:

- Avantages obtenus : ANDI, concessions, avantages liés à l'exportation;
- Tout document jugé utile par le client pour appuyer sa demande de financement;
- Tout document nécessité par la mise en place des dispositifs spécifiques.

الملاحق رقم 2: إتفاق قبول او رفض ملف القرض

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
« CONVENTION DE PRET »

Entre les soussignés,

La Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (B.A.D.R), Société par actions, au capital de Trente Trois milliards de dinars (33.000.000.000 DA) ayant son siège social à Alger sis 17, Boulevard Colonel Amirouche – désigné ci-après la banque, représenté par :

d'une part

et,

M (Nom, Prénom ou raison sociale, nature juridique selon le cas) désigné (e) ci – après l'emprunteur

d'autre part,

Il a été convenu et arrêté ce qui suit :

1.1 OBJET DE LA CONVENTION

Par la présente convention, la Banque accorde à l'emprunteur désigné ci-dessus un prêt aux conditions particulières et générales ci-après définies.

I. CONDITIONS PARTICULIERES DU PRET

II. CONDITIONS GENERALES DU PRET

1.1.1 ARTICLE 1 : MONTANT DU PRET

La banque accorde par la présente convention à l'emprunteur un prêt dont le montant figure dans les conditions particulières.

1.2 ARTICLE 2 : OBJET DU PRET

Conformément à la demande de financement formulée par l'emprunteur, le prêt objet de la présente convention sera destiné au financement du projet indiqué dans les conditions particulières et ce, en application de la structure de financement arrêtée d'un commun accord.

1.2.1.1 ARTICLE 3 : DUREE DU PRET

Le prêt est consenti pour la durée et la période de différé indiquée dans les conditions particulières. Si le prêt, objet de la présente convention, n'a pas enregistré un début de consommation à la date limite indiquée dans les conditions particulières, la présente convention est réputée nulle si la Banque n'accepte pas sa prorogation.

1.2.1.2 ARTICLE 4 : TAUX D'INTERET VARIABLE

Le taux d'intérêt applicable aux utilisations du prêt est constitué d'un taux de base révisable périodiquement conformément aux conditions de Banque en vigueur majoré de la marge indiquée aux conditions particulières.

Le taux de base indiqué aux conditions particulières ci-dessus est soumis, en conséquence, à une révision périodique.

L'emprunteur sera informé de toute modification du taux de base. L'emprunteur déclare accepter sans restriction ni réserve toute modification.

1.2.1.3 ARTICLE 5 : TAXES ET COMMISSIONS

Toutes les taxes et commissions liées à la mise en place et à l'utilisation du prêt sont à la charge de l'emprunteur ainsi que toutes autres taxes et commissions qui viendraient s'y ajouter en vertu des textes législatifs et réglementaires.

1.2.1.4 ARTICLE 6 : MODALITES D'UTILISATION DU PRET

Le prêt, objet de la présente convention, sera utilisé par le débit du compte de prêt ouvert par la Banque auprès de l'Agence domiciliaire de l'emprunteur sous le numéro indiqué dans les conditions particulières.

Les utilisations du prêt seront autorisées en fonction des besoins de financement sur présentation de justificatifs dont la validité relève de l'appréciation de la Banque et de la signature concomitant de billets à ordre.

1.2.1.5 ARTICLE 7 : MODALITES DE REMBOURSEMENT

A la fin de la période d'utilisation qui ne saurait dépasser celle indiquée dans les conditions particulières, les consommations effectives du prêt seront constatées par la Banque et un calendrier d'amortissement en principal et intérêts lorsque les conditions particulières prévoient un taux fixe sera établi sur la base de ce constat, matérialisé par des billets à ordre. Ces billets viendront en remplacement de ceux prévus à l'article 6 sus-visé.

L'emprunteur s'engage à rembourser le crédit en principal et intérêts par tranches selon les échéances fixées au tableau d'amortissement établi conformément aux conditions particulières de la présente convention.

Toute modification du taux d'intérêt tel qu'arrêté par les conditions particulières entraînera, en conséquence, le réajustement du tableau d'amortissement.

1.2.1.6 ARTICLE 8 : GARANTIES

Pour garantir le paiement en capital, intérêts, frais et commissions du prêt, objet de la présente convention, l'emprunteur s'engage à affecter au profit de la Banque les garanties indiquées dans les conditions particulières.

Les frais d'enregistrement et autres liés au recueil des garanties citées ci-dessus, sont à la charge exclusive de l'emprunteur.

Le détournement, la vente partielle ou totale des biens corporels ou incorporels affectés en garantie au profit de la Banque, exposent l'emprunteur, conformément aux présentes conditions, en plus de l'annulation du crédit, à des poursuites judiciaires.

L'utilisation du prêt est subordonnée au recueil effectif des garanties.

1.2.1.7 ARTICLE 9 : REMBOURSEMETN ANTICIPE

L'emprunteur à la faculté de rembourser partiellement ou intégralement et par anticipation le

prêt. Le remboursement partiel sera imputé sur les échéances les plus éloignées.

ARTICLE 11 : CLAUSES RESOLUTOIRES

En cas de non remboursement des sommes devenues exigibles en capital, intérêts et autres frais et accessoires, la Banque se réserve le droit d'exiger le paiement de la totalité de la créance.

La Banque peut exiger le remboursement immédiat de la totalité des fonds utilisés, notamment dans les cas suivants :

a) fausse déclaration de l'emprunteur ;

b) paiement de dépenses n'entrant pas dans le cadre de la réalisation du projet retenu au titre de la présente convention ;

c) détournement de l'objet initial du prêt ;

d) non respect d'un quelconque engagement souscrit par l'emprunteur ;

e) toute modification relative à la situation financière et juridique de l'emprunteur pouvant éventuellement affecter le remboursement du prêt;

f) vente partielle ou total des biens corporels et incorporels affectés en garantie au profit de la Banque ;

g) non respect des clauses de la présente convention, l'emprunteur prendra à sa charge tous les coûts encourus par la Banque du fait de l'exigibilité anticipée ;

ARTTICLE 12 : CONTROLE DU PRET

Pour permettre à la Banque un contrôle régulier de l'utilisation du prêt, l'emprunteur s'engage à :

a) fournir tous états et documents que la Banque jugera utile d'exiger ;

b) remettre les copies certifiées conformes de ses bilans annuels, documents comptables et annexes, et éventuellement du rapport du commissaire aux comptes ;

c) faciliter toutes visites effectuées par les agents de la Banque ainsi que l'accès aux locaux et autres installations ;

d) la Banque pourra également s'assurer sur place et sur pièces de la conformité des documents fournis.

ARTICLE 13 : OBLIGATIONS DE L'EMPRUNTEUR

Sous réserves des dispositions législatives et réglementaires en vigueur, tant qu'il sera débiteur en vertu de la présente convention, l'emprunteur s'engage à :

a) ne constituer au profit d'autres créanciers sur ses biens présents ou futurs et jusqu'au remboursement effectif du prêt, aucune garantie sûreté ou engagement ayant pour effet de privilégier un autre créancier ;
b) faire tout ce qui est nécessaire pour maintenir et protéger sa capacité juridique, et ses moyens de production et/ou de services ;
c) assurer son matériel mobilier et ses biens immobiliers et à maintenir cette assurance et à payer les primes stipulées au contrat ; en cas de sinistre, total ou partiel avant complète libération de l'emprunteur, la Banque exerce sur l'indemnité d'assurance les droits résultant à son profit conformément aux clauses prévues dans l'acte de garanties conclu en application de la présente convention.
d) confier à la Banque l'intégralité du chiffre d'affaires réalisé par le projet financé dès son entrée en production ou en service.

ARTICLE 14 : PENALITES DE RETARD

Tout retard dans le paiement des sommes dues par l'emprunteur entraînera, sans mise en demeure et à titre de pénalités, le prélèvement d'un intérêt de retard.

Le taux de pénalité de retard applicable est indiqué aux conditions particulières.

ARTICLE 15 : COMMISSIONS ET FRAIS

L'emprunteur s'engage à payer trimestriellement la commission d'engagement et les frais du dossier figurant aux conditions particulières.

ARTICLE 16 : REGLEMENT DE LITIGE

Tout litige né de l'interprétation ou de l'exécution de la présente convention sera, à défaut de règlement à l'amiable, porté devant les juridictions compétentes.

ARTICLE 17 : ELECTION DE DOMICILE

Pour l'exécution de la présente convention, les parties font élection de domicile aux adresses respectives indiquées dans la présente convention.

Fait à ....., le.....

LE DEBITEUR (1) P/LA BANQUE

Signature et cachet Signature et cachet

الملحق رقم 3: وثيقة إلزام بالدفع

Modèle du commandement de payer (15 jours)
نموذج من الإلزام بالدفع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مكتب الأستاذ .....
محضر قضائي ... .
العنوان .....

إلـــزام بالـــدفـــع

بتاريخ : .....
بطلب من : .....
الساكن : .....

نحن **الأستاذ** (إسم و لقب المحضر القضائي)، الكائن مقره .....

بمقتضى المادة 687 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.
بناءا على المادة 124 من الأمر 03-11 المؤرخ في 2003.08.26 المتعلق بالنقد و القرض التي تنص مايلي: "يمكن للبنوك و المؤسسات المالية، إذا لم يتم تسديد المبلغ المستحق عليها عند حلول الأجل و بغض النظر عن كل اعتراض و بعد مضي 15 يوما، بعد إنذار مبلغ للمدين بواسطة عقد غير قضائي..."

قمنا بتبليغ السيد : .....
الساكن : .....
بهذا الإنذار المتضمن وجوبكم دفع المبالغ التالية :
..... دج.
..... دج.
المجموع : ..... دج.

و أخبرناه بأن له **مهلة 15 يوما** ابتداءا من تاريخ التبليغ لدفع المبلغ، و إلا سيتم بيع ممتلكاته ، و بالتالي تنفيذ مقتضيات المواد السالفة الذكر.

إثباتا لكل ذلك حررنا هذا المحضر الذي بلغ بالتاريخ المذكور أعلاه.

المعني بالأمر **المحضر القضائي**

الملحق رقم 4: وثيقة إعذار بالدفع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأستـــــاذ: .....
محضر قضائي لدى:.....
عنـوان المكتب: .....
فهرس رقـم :..... .....

اعـــذار بالـدفع

المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 132/06 المؤرخ في 2006/04/03
المتعلق بالرهن القانوني المؤسس لفائدة البنوك و المؤسسات المالية و مؤسسات أخرى

بتاريخ: .....
و بطلب من /بنك الفلاحة و التنمية الريفية /وكالة /مجمع /العنوان.....
و ذلك بموجب ارسالية رقم .....مؤرخة في .....
و بناء على جدول قيد رهن قانوني المشهر بالمحافظة العقارية ..... بتاريخ..... تحت رقم..... حجم.....
نحن الأسدّ:.....محضر قضائي بدائرة اختصاص مجلس قضاء .....الكائن مقر مكتبنا ب .....
الموقع أدناه.....
قمنا بالزام المدين السيد.....
هناك خاطبنا و تكلمنا مع : .....
بأداء للطالب أو إلينا ، مع تسليم له وصلا عن الأداء (ذكر مبلغ الدين بالحروف و الأرقام)
و ذلك في مهلة محددة بشهر و تسري ابتداءا من تاريخ تسليم الاعذار الحالي و ذلك طبقا للمادة 02 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه.
و أعلمناه أنه إذا لم يمتثل بعد انقضاء المدة المحددة ستحجز ممتلكاته العقارية المرهونة لفائدة البنك طبقا للمادة 721 و ما يليها من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و المادة 124 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد و القرض.
و تركنا له نسخة من الاعذار المذكور أعلاه على غلاف ممضي و مختوم و ذلك بمحل إقامته بواسطتنا كما ذكرناه طبقا للقانون.

المبلغ له:
شخصيا:
بواسطة:
التوقيع:

حرر بمكتبنا يوم :

المحضر القضائي

الملحق رقم 5: وثيقة الحجز على ممتلكات المدين للغير

محكمـــــة .....
القســـــم.....
قضية رقم :.....
جلسة يوم :.....

عريضة افتتاحية قصد تثبيت حجز تحفظي لما للمدين لدى الغير
وفقا للمواد 662 و 668 فقرة 2 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية

لفائـــدة : بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) وكالة..... الممثلة من قبل مدير وكالته و الكائن مقرها الاجتماعي ب 17 شارع العقيد عميروش، الجزائر.

مدعي في التثبيت.....الأستاذ .....

ضـــــد : السيد/الشركة..... الساكن /الكائن مقرها.....

مدعى عليه في التثبيت

بحضور : بنك .....الكائن مقره ب .....

الطرف المحجوز عليه

ليطب للمحكمة الموقرة

من حيث الشكل:
حيث أن الدعوى الحالية مقبولة شكلا لرفعها ضمن الآجال المنصوص عليها في المادة 662 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

في الموضوع :
حيث أن الدعوى الحالية مؤسسة و مبررة و هذا كما سوف يتم تبيانه فيما يلي :

الوقائع و الإجراءات :
حيث ان المدين (الاسم و اللقب) قد استفاد بمقتضى اتفاقية القرض المؤرخة في ..... بقرض .... بقدر ب .... (وثيقة رقم ..).

حيث أنه عند حلول أجل الدين امتنع المدين عن تسديد القسط المحدد مما يجعل الدين حال الأداء جملة تطبيقا لنص المادة 11 من اتفاقية القرض.

حيث أن المدين أعذر من أجل تسديد الدين و ذلك بموجب اعذار مؤرخ في ..... مبلغ عن طريق المحضر القضائي بتاريخ..... لكن هذه المحاولة باءت بالفشل (وثيقة رقم ..).

حيث ان هذا الأخير يملك أموال مودعة لدى بنك ..... تقدر ب ..... (وثيقة رقم..) تتعلق بالتقرير الايجابي للمحجوز عليه.

و حيث أنه وفقا لنص المادة 124 من الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 و المتعلق بالنقد و القرض يمنح امتيازا للبنوك بملاحقة أموالها و تحصيلها بمجرد تقديم عريضة إلى الجهة القضائية المختصة.

حيث أن العارض و تطبيقا للمواد **662 و 668 فقرة 2 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية** ترفع الدعوى الحالية قصد تثبيت الإجراء التحفظي المضروب على أموال المدين لدى بنك .....

و عليه يتعين الاستجابة لطلبه الشرعي و القانوني.

لهـــذه الأسبـــاب و من أجلـــها

من حيث الشكل :
التصريح بقبول الدعوى الحالية شكلا.

من حيث الموضوع :

- الاشهاد بالدعوى الحالية
- الاشهاد بالوثائق المرفقة
- الإشهاد بالمواد **662 و 668 فقرة 2 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية**.

وعليه يتعين الحكم بتثبيت الإجراء التحفظي المضروب على حساب المدين لدى المحجوز لديه في حدود الدين المقدر ب .... مع إلزام البنك المحجوز لديه بتسليم المبلغ محل الدين الى المدعي بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) وكالة .....

تحت سائر التحفظات
عن العارض/ وكيله

عريضة افتتاحية للدعـوى
إلى السيد رئيس محكمة .....
من أجل تثبيت الحجز التحفظي على منقول أو عقار.

لفـائدة: بنك الفلاحة و التنمية الريفية (وكالة، مجمع) الممثل القانوني، عنوان المقر الاجتماعي، وكيل البنك (محامي) عنوان مكتبه ...
ضـــد : إسم و لقب المدين، مهنته، عنوانه، ممثله إن كان شخص معنوي...

لبطيب لعدالـة المحكمة الموقرة

في الشكـل :
حيث أن الدعوى الحالية استجابت للشروط الإجرائية القانونية المنصوص عليها في المواد 14,13 15, 16 و17 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، مما يجعلها مقبولة شكلا..
أن الدعوى الحالية جاءت ضمن الميعاد المحدد في المادة 662 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية بحيث أن أمر الحجز التحفظي موضوع دعوى الحال صدر عن رئيس محكمة ..... بتاريخ ..... تحت رقم ..... .

في المـوضـوع :
- حيث أن المدعي (ذكر ملخص الوقائع و الأسانيد القانونية المعتمد في المطالبة القانونية)
- يجب ذكر المادة 11 من اتفاقية القرض المتعلقة بفسخ العقد و استحقاق الدين جملة، إذا لم يتمكن المدين من تسديد قسط من الأقساط المذكورة في جدول استرداد الدين.
- يجب ذكر كل المحاولات الودية التي قام بها البنك و المحضر القضائي تجاه المدين ذكر تاريخ الإعذار و محاضر تبليغه و عدم الامتثال.

المناقشـة:
حيث أن الدين المراد استرجاعه ثابت، مؤكد، و واجب الوفاء.
أن المدعى عليه رغم إعذاره بتسديد ديونه إلا أنه لم يستجيب و رفض تسديد الدين الذي على عاتقه.
أنه حفاظا على حقوقه لجأ العارض إلى السيد رئيس محكمة ..... من أجل الإذن له بتوقيع حجز تحفظي على منقول أو عقار (تعيينه و عنوانه.....الخ).
أن هذا الحجز مؤسس على نص المادة 646 و ما يليها من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية (إضافة إلى المادة 652 إن كان متعلق بعقار).

أن العارض استجاب لهذا الشرط بحيازته و حمله سند الدين، مما جعل رئيس محكمة ..... يصدر الأمر موضوع التثبيت الحالي.
حيث أن ذات الأمر سجل لدى المحافظة العقارية و بلغ للمدعى عليه (إن كان متعلق بعقار).
حيث أنه عملا بنص المادة 662 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية يلجأ العارض لعدالة المحكمة لتثبيت الحجز التحفظي على منقول أو عقار المدين (ذكر حدوده، مساحته)، المأمور به بموجب أمر السيد رئيس محكمة ..... بتاريخ ..... تحت رقم .....

عريضة من أجل استصدار أمر بحجز و بيع عقار مرهون
المادة 124 من الأمر 11/03 المؤرخ في 2003.08.26 المتعلق بالنقد و القرض.
المادة 96 من قانون المالية لسنة 2003 إن كان الرهن قانوني.
المادة 721 و ما يليها من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

سيدي الرئيس،

بناء الفلاحة و التنمية الريفية BADR شركة مساهمة، ، وكالة..... الممثلة من قبل مدير وكالته و الكائن مقره الاجتماعي ب 17، شارع العقيد عميروش، ممثله القانوني رئيسه المدير العام.

المدعي: القائم في حقه الأستاذ ..... محامي لدى ..... الكائن مكتبه ب .....

يتشرف بأن يعرض عليكم ما يلي :

- حيث أنه بمقتضى إتفاقية القرض المحررة من طرف البنك بتاريخ.....(وثيقة رقم.....) إستفاد (ذكر إسم و لقب المدين، ممثله القانوني إن كان شخص معنوي ، العنوان، نوع القرض و مبلغه...).

- أنه ضمانا لهذا القرض، قدم المدين (ذكر نوع الضمانات المقدمة من طرف المدين أو الكفيل العيني، تعيين العقار، ذكر نوع الرهن إتفاقي أو قانوني أو حجز عن طريق التخصيص، صيغته التنفيذية، تسجيله في المحافظة العقارية...)

- يجب ذكر نص المادة 11 من إتفاقية القرض التي تنص على وجوب فسخ العقد و استحقاق الدين جملة إن لم يقم المدين بتسديد قسط من أقساط الدين المذكورة في جدول التسديد.

- بالإضافة إلى ذلك يجب ذكر تواريخ تبليغ محاضر الإعذارات و الإلزامات بالدفع (15 يوم) و محاضر عدم الإمتثال المحررة من طرف المحضرين القضائيين مع ترقيم كل وثيقة على حدى، حتى يتمكن رئيس المحكمة من دراسة الملف بسهولة.

تقبلوا منا، سيدي الرئيس، فائق الإحترام و التقدير.

عن المدعي وكيله. **بكل التحفظات.**

الوثائق المرفقة:

الملاحق رقم 6: المعلومات المالية المقدمة من طرف بنك BADR

les credits accorés 2013-2022

	2013	2014
credits specifique	3,952,841	1,560,100
ANADE	1510	1050
CNAC	2636	1856
ANGEM	1845	1299
autres credits d'investissemnt	142080	115200

LES IMPAYES 2013-2022

	2013	2014
credits specifique	1059361	418107
ANADE	15	10
CNAC	26	19
ANGEM	18	13
autres credits d'investissemnt	14185	11502
autres impayés	965	600

	2013	2014
CAPITAL	54,000,000	54,000,000
RESERVES		
ECART DE REEVALUATION	8336333	8336333
REPOERT A NOUVEAU	1131578	1178728
RESULTAT DEXERCICE	16287799	15721814
CAISSE BANQUE CETRAL	201490581	209886022
TOTAL ACTIF	1268504067	1307736152
RESULTAT DEXPLOITATION	18730969	18080086
PNB	61,175,108	59,764,662
TOTAL CHARGES	14,446,102	14,915,954
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENT	22,414,220	25,184,517

unite EN MILLIER DA

2,015	2,016	2,017	2018	2019
890,000	2,880,600	1,526,000	3,268,230	8,094,100
756	2500	1986	4221	3270
130	2156	1820	2535	1960
300	1509	1274	1690	1301
68,000	154,236	85,263	128,000	163,902

2,015	2,016	2,017	2018	2019
238520	772001	408968	809,500	815,930
8	25	20	81	20
1	22	18	51	121
3	15	13	31	80
6789	15399	8513	15808	6500
153	1260	698	1400	2907

2,015	2,016	2,017	2018	2019
54,000,000	54,000,000	54,000,000	54,000,000	54,000,000
8336333	8336333	8336333	8336333	8336333
1227841	1279001	1332293	1387805	1445631
15175496	14648162	14139152	13647831	4836456
218631272	227740909	237230113	247114702	227811806
1348181600	1389877938	1432863854	1477179231	1575914094
17451820	16845386	16260025	15695005	5561924
58,386,735	57,040,578	55,725,457	54440658	52331908
15,401,089	15,902,002	16,419,207	16,953,234	18,811,165
28,297,210	31,794,618	35,724,291	23,357,246	35,724,291

2,020	2,021	2,022
2,675,402	7,801,702	9,735,051
2180	3480	670
1301	2081	400
807	1390	261
53,170	6,360	145,180

2,020	2,021	2,022
627,003	149,501	2,100,208
61	44	160
40	28	100
21	18	61
2,040	6,036	145,180
2,400	2,290	14,920

2,020	2,021	2,022
54,000,000	54,000,000	54,000,000
8336333	0	0
939660	1625431	1756325
4159352	3577042	3076256
233734912	239812020	246047133
1771327441	1990972044	1907097204
4783254	4113599	3537695
33089465	20922468	17413770
11,758,859	7,350,463	14,862,568
41,433,032	48,054,031	55,733,065

الملاحق رقم7: مخرجات SPSSV26

Corrélations

		les credits impayes	taux de liquidité	rentabilité	efficacité du capital
les credits impayes	Corrélation de Pearson	1	-,919**	-,925**	-,946**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000
	N	10	10	10	10
taux de liquidité	Corrélation de Pearson	-,919**	1	,914**	,905**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000
	N	10	10	10	10
ROE	Corrélation de Pearson	-,925**	,914**	1	,959**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000
	N	10	10	10	10
efficacité du capital	Corrélation de Pearson	-,946**	,905**	,959**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	10	10	10	10

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS CI(95) R ANOVA COLLIN TOL CHANGE
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT imp
  /METHOD=ENTER liqui.
```

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,919[a]	,845	,826	,73049	,845	43,702	1	8	,000

a. Prédicteurs : (Constante), taux de liquidité

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Intervalle de confiance à 95,0% pour B		Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.	Borne inférieure	Borne supérieure	Tolérance	VIF
1	(Constante)	16,627	2,042		8,145	,000	11,920	21,335		
	taux de liquidité	-,892	,135	-,919	-6,611	,000	-1,203	-,581	1,000	1,000

a. Variable dépendante : les credits impayes

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,925[a]	,856	,838	,70522	,856	47,473	1	8	,000

a. Prédicteurs : (Constante), roe

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Intervalle de confiance à 95,0% pour B		Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.	Borne inférieure	Borne supérieure	Tolérance	VIF
1	(Constante)	6,560	,534		12,288	,000	5,329	7,791		
	ROE	-,241	,035	-,925	-6,890	,000	-,322	-,161	1,000	1,000

a. Variable dépendante : les credits impayes

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,946[a]	,895	,882	,60080	,895	68,432	1	8	,000

a. Prédicteurs : (Constante), efficacité du capital

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Intervalle de confiance à 95,0% pour B		Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.	Borne inférieure	Borne supérieure	Tolérance	VIF
1	(Constante)	9,814	,820		11,973	,000	7,924	11,705		
	efficacité du capital	-1,355	,164	-,946	-8,272	,000	-1,732	-,977	1,000	1,000

a. Variable dépendante : les credits impayes

الفهرس

الفهرس:

الاهداء .....

الشكر .....

الملخص الدراسة: ..... **II**

قائمة المحتويات ..... **III**

قائمة الجداول ..... **III**

قائمة الأشكال ..... **IV**

قائمة الملاحق ..... **V**

مقدمة ..... 错误!未定义书签。

الفصل الأول:.....

تمهيد,.....2

المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية المتعثرة. **3**

المطلب الأول: ماهية القروض المصرفية المتعثرة. 3

الفرع الأول: مفهوم القروض المصرفية وأنواعها. 3

الفرع الثاني: مفهوم القروض المتعثرة وأهم انواعها 5

فرع الثالث: أسباب القروض المتعثرة ومؤشرات قياس اثارها. 8

المطلب الثاني: آليات وطرق معالجة القروضالمتعثرةالمصرفية. 13

الفرع الأول: أساليب معالجة القروض المتعثرة. 14

الفرع الثاني: مراحلالمعالجةالبنكيةلقروضالمتعثرة. 15

الفرع الثاني:الحلولالممكنة لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة 17

المبحث الثاني: نظرة عامة حول الأداء المالي البنوك التجارية. **19**

المطلب الأول: أساسيات حول الأداء المالي للبنوك التجارية. 19

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته. 19

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي. 20

المطلب الثاني: تقييم أداء المالي البنوك التجارية وأهم مصادر قيام بها. 23

الفرع الأول: مفهوم تقييم أداء البنوك التجارية. 23
الفرع الثاني: المصادر اللازمة لتقييم الأداء المالي. 23
المطلب الثالث: مراحل ومؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية. 24
الفرع الأول: مراحل عملية تقييم الأداء وأهم مؤشراته. 24
الفرع الثاني: معوقات تقييم الأداء البنكي: 26
المبحث الثالث: الدراسات السابقة. **28**
المطلب الاول: الدراسات المحلية: 28
المطلب الثاني: الدراسات العربية 29
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات داحل الوطن والدراسة خارج الوطن. 31
خلاصة الفصل: **32**
تمهيد: **34**
الفصل الثاني:دراسة حالةالقروض المتعثرة على ابنك الفلاحة و التنمية الريفية.....
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية **35**
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي 35
المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنك: 39
المطلب الثالث:إجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية 43
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها **43**
المطلب الأول: طرق معالجة تعثر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية 47
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة 47
الفرع الأول: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة 47
الفرع الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها 52
الخاتمة ..... 错误!未定义书签。
المراجع..... **62**
الملاحق: **65**
الفهرس: **85**